# الفصل الأول
# نشأة وتطور وتعريف علم الاجتماع العائلي

إن علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع العائلي الذي هو أحد فروعه المهمة علم نظري تجريدي، أي إنه ليس علماً تطبيقياً، إذ إن الهدف الأول والأساسي لعالم الاجتماع المهتم بالزواج والأسرة هو الحصول على المعرفة وليس تطبيق تلك المعرفة. فعالم الجيولوجيا مثلاً ليست وظيفته ومهمته حفر آبار البترول أو المياه، وعالم النبات ليست وظيفته الاشتغال بالزراعة، وعالم وظائف الأعضاء ليست وظيفته معالجة المرضى، وكذلك عالم الاجتماع العائلي لا يقرر شؤون السياسة العامة، ولا يستطيع إصدار القوانين ذات العلاقة بالأسرة، العامة، ولا يستطيع إصدار القوانين ذات العلاقة بالأسرة ولا توزيع صكوك أو معاشات على الأسر، أو الأفراد الذين يعيشون على مساعدات الضمان الاجتماعي مثلاً.

إن نتائج البحث التي يتوصل إليها الباحث في موضوع الأسرة توفر المعلومات والحقائق التي قد تكون مفيدة للمستشارين في مكاتب الزواج، وللمشتغلين بالخدمة الاجتماعية – الجانب التطبيقي من علم الاجتماع– أو قد تكون مفيدة لشخص يساهم في وضع القوانين، مثل أعضاء مجالس النواب والشيوخ أو أعضاء مجالس الشعب، أو إذا كان عضواً في اللجان الشعبية أو المؤتمرات الشعبية الأساسية، ولكن الباحث نفسه قد لا يستعمل المعلومات التي توصل إليها، وهذا يعني في الحقيقة أن الشخص الذي يكتشف أو ينشر، أو يتوصل إلى المعرفة ليس بالضرورة أن يكون هو الشخص الذي يعد أحسن من يستعملها أو يستخدمها.

إن اهتمامه بتطبيق النتائج التي يتوصل إليها واستعمالها لا يزيد بكثير عن اهتمام أي شخص آخر في المجتمع.

يكرس عالم الاجتماع العائلي جهوده في شرح وتفسير طبيعة النظم العائلية، حيث يهتم بدراسة نشأة الأسرة الإنسانية وتطورها من حيث نظامها وتركيبها ووظائفها ونظم القرابة فيها.

ويهتم بعوامل تغيرها، وكذلك بعوامل ثباتها واستمرارها وبقائها في جميع المجتمعات بوصفه نظاماً اجتماعياً من أهم النظم الاجتماعية، كذلك يهتم بدراسة نماذج العلاقات العائلية الأسرية وتفسيرها بين أفرادها، والتفاعل الاجتماعي بين الزوجين وبين الإخوة والأبناء، والوالدين وبين بقية الأقارب الآخرين.

ويدرس المهتمون بعلم الاجتماع العائلي قواعد ومبادئ الاختيار للزواج، آثار قوانين الزواج والطلاق، آثار الطلاق أو الهجر على الأبناء وعلى الزوجين، الاختلافات الجغرافية وتأثيرها على معدل الزواج والطلاق.

كما يهتم عالم الاجتماع العائلي بدراسة الأدوار الجنسية وتغيرها، وبالشيخوخة، وبتحديد وتنظيم النسل، وبانحراف الأحداث، وموضوع التنشئة الاجتماعية ومواضيع الإرث وتوزيعه.

ويهتم علم الاجتماع العائلي بتحليل العلاقات المتبادلة بين الأسرة بصفتها نظاماً اجتماعياً، وكذا بقية النظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الاقتصادي النظام السياسي، النظام الديني، والنظام التعليمي وغيره.

ويختلف علم الاجتماع العائلي عن علم النفس العام، وعن علم النفس الاجتماعي، وفي نظرته وفي مجال دراسته للأسرة، إذ إن كلاً من علم النفس وعلم النفس الاجتماعي يهتمان بصورة رئيسية بسلوك الأفراد داخل الجماعة في حين نجد أن علم الاجتماع عامة يهتم في مجال بحثه بالأشكال والأوضاع الاجتماعية التي يحدث من خلالها السلوك الفردي.

ونظراً لاهتمام علم الاجتماع بدراسة الجماعات، وكذلك بدراسة البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية الكبرى التي تتفاعل فيها الجماعات والأفراد، تخصص علم الاجتماع العائلي كفرع مهم من فروع علم الاجتماع العام في دراسة الأسرة بوصفهم جماعة

اجتماعية أولية، ونظاماً اجتماعياً، ويتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة النظام السياسي، ويتخصص علم الاجتماع التربوي أو التعليمي بدراسة النظام التعلمي. على الرغم من الأهمية الواضحة لعلم الاجتماع العائلي هناك من يرى أن هذا الفرع من علم الاجتماع يسير في طريق مسدود حيث إنه قدم قليلاً أو لا شيء ذا أهمية تذكر للعلم، إذ إن علم الاجتماع العائلي في نظر "نقاده" قد اهتم بمشاكل ومواضيع عادية، ومحملة بأحكام قيمية قد تكون من اهتمامات الصحافة أو الخدمة الاجتماعية أكثر من أن يهتم بها علم الاجتماع، كما أن طرق البحث وكذلك الكثير من مفاهيم هذا العلم لم تتطور بعد.

## تطور موضوع دراسة الأسرة:

إن الدراسة الاجتماعية العلمية المنظمة للأسرة لم تبدأ قبل منتصف القرن التاسع عشر، ولقد قسم هارولد كريستنسين (1964م) أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المشهورين في مجال علم الاجتماع العائلي تطور دراسة الأسرة والزواج إلى أربع مراحل يمكن تصنيفها تبعاً للاتجاه الفكري السائد في كل منها، وهي مرحلة ما قبل البحث، ومرحلة الداروينية الاجتماعية، ومرحلة نشأة العلم، ثم مرحلة بناء النظرية المنهجية المنظمة.

وتمتد المرحلة الأولى إلى حوالي منتصف القرن التاسع عشر، والمرحلة الثانية حوالي خمسون سنة إلى بداية القرن العشرين والمرحلة الثالثة لمدة خمسون سنة أخرى إلى منتصف القرن العشرين، والمرحلة الرابعة وبدأت حوالي 1950 وما زالت مستمرة إلى فترة غير معروفة في المستقبل.

ولكن يجب إدراك هذا التقسيم قد يكون عشوائياً، فالتغير في الاتجاه كان بطريقة تدريجية، وعليه أن الصورة الصحيحة للتطور التاريخي للدراسات الأسرية كان بمثابة استمرارية في التفكير والبحث، وليس على أساس مراحل منفصلة أو مستقلة بعضها عن بعض.

إضافة إلى أنه من الناحية المنطقية والعملية يمكن تعيين مراحل أقل أو أكثر من هذه المراحل الأربعة، وكذلك يمكن تعيين نقاط توقف وابتداء كل مرحلة، ولذلك يجب ألا

ينظر إلى هذا التقسيم بين المراحل على أساس أنه تقسيم دقيق وواضح المعالم، أو أن المراحل نفسها منفصلة أو غير مترابطة.

وفي محاولة لبناء مراحل لتطور دراسة الأسرة يصف (كومارووفسكي ووالر 1945)[1] الفترة ما بين 1896–1914 بأنها فترة اهتم فيها الباحثون بأصل الأسرة وتطورها، وبدراسة بعض الأمراض (المشكلات) الاجتماعية التي تعاني منها، وأن الفترة من 1910–1926 قد تميزت بالاهتمام بالأسرة المعاصرة، حيث تميزت دراستها لأول مرة ميدانياً وإحصائياً، والفترة من 1927–1944 تميزت بظهور المدخل الاجتماعي النفسي، الذي ضمن منهج دراسة الحالة لزيادة الاهتمام بالمناهج الكمية في دراسة الأسرة.

والآن نعرض للمراحل التي أوردها كريستنسن 1967، والتي تعد من التصنيفات الجيدة، وقد أشير إليها في كثير من الكتابات التي تناولت موضوع الأسرة.

## أصل الأسرة:

إن المشكلة الرئيسية المتعلقة بأصل الأسرة هي أننا لا يمكن أن نصل إلى الحقيقة المطلقة حول هذا الأصل، لأنه لا أحد يعرفه، وأن أي نتيجة نصل إليها في هذا الموضوع ما هي إلا فروض قد يكون أحدها أكثر احتمالاً وقبولاً من غيره.

لقد ظهرت العديد من الآراء والنظريات الاجتماعية والتاريخية والانثروبولوجية التي تحاول تفسير نشأة الأسرة وتطورها، ولكن الهوة لا زالت واسعة بين هذه النظريات، إذ إنه لا يزال لا يعرف متى بدأت الأسرة، فالبعض يعتقد أنها بدأت منذ مليوني سنة، والآخر يرى أنها ظهرت قبل عشرة آلاف سنة.

إضافة إلى أنه لا يعرف هل بدأت الأسرة قبل، أو مع، أو بعد تطور اللغة، إذ إن اللغة تعد متغيراً هاماً وأساسياً لنشأة العلاقات الاجتماعية وتطورها.

---

1- ميرا كومارافسكي ووليام والر دراسات في الأسرة. المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (50) (1945. 443. 451).



على الرغم من أن أصل الأسرة يعتمد على التخمين، إلا أنه من الأفضل أن يكون هذا التخمين مبنياً على أسس وشواهد وأدلة. وترى "كاتلين قاف" أن هذه الأدلة يمكن أن تأتي من ثلاثة مصادر وهي:

أ- الحياة الاجتماعية والطبيعية للثدييات غير الإنسانية، خاصة القرود، مثل: (الايب والغوريلا) أقرب الأقارب إلى الإنسان.

ب- آثار ومخلفات من أدوات وغيرها، وأماكن سكن إنسان ما قبل التاريخ، والإنسان البدائي.

جـ- الحياة الأسرية لمجتمعات الصيد والتجميع، تمت دراستهم في العصر الحديث[1].

إن هذه المصادر الثلاثة غير كافية أو كاملة، إذا ما نظر إليها منفصلة كلاً على حدى. إذ إن القرود حتى العليا منها في سلم التطور لا يمكن عدها أجداداً أو أصولاً للإنسان، كما أننا لا نستطيع أن نعمم ونطبق الدراسات غير الإنسانية على الإنسان، باعتبار الفرق بين الاثنين نوعي وليس في الدرجة. وهذا ما تؤكد عليه إحدى نظريات النفس الاجتماعية، المستعملة كثيراً في دراسة الأسرة، وهي نظرية التفاعل الرمزي.

والمصدر الثاني المتمثل في مجتمعات الصيد والتجميع لم تكن لديهم التكنولوجية ولا الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها الإنسان القديم، فهم يمثلون مرحلة اجتماعية وتاريخية متقدمة تكنولوجياً واقتصادياً واجتماعياً.

ومع كل ذلك قد تعطينا هذه المصادر الثلاثة مجتمعة مؤشرات قيمة إلى أصل الأسرة الإنسانية.

إن قضية أصل الأسرة لها جانبان أساسيان، أحدهما بيولوجي والآخر انثروبولوجي اجتماعي، إذ إن حياة الأسرة ليست مقصورة على الإنسان، حيث يؤكد بعض الأنثروبولوجيين وجودها وانتشارها بين الحيوانات العليا في سلم التطور، خاصة الشمبانزي والغوريلا والرانقتان.

---

1- كاثرين قاف: أصل الأسرة. مجلة الأسرة والزواج (33) 1971م.



ولكن يجب أن نشير إلى أن الحياة الأسرية والاجتماعية عند الحيوانات ليست هي نفس النموذج الموجود عند الإنسان.

إن الباحثين الاجتماعيين سواء أكانوا من علماء الاجتماع، التاريخ، أو علم الإنسان لا يهتمون بالأساس البيولوجي للأسرة. إن اهتمامهم يتركز حول شكل الأسرة عند بني الإنسان، ويريدون الوصول إلى معرفة هل إذا كانت الأسرة قد وجدت بشكل منظم بين أفراد الإنسان القديم الأول. أم إن ظهور الأسرة قد بدأ في فترات تاريخية متأخرة، أي أن اهتمامهم كان بالأصل الانثروبولوجي للأسرة أكثر منه بالأصل البيولوجي.

## الأساس الانثروبولوجي للأسرة:

بهمنا طلاباً ومتخصصين في العلوم الاجتماعية الجانب الاجتماعي والانثروبولوجي لبداية الأسرة، ولذلك دائماً نسأل أنفسنا: إلى أي مدى تمتد الأسرة في ماضي الإنسان؟ وهو السؤال الذي اهتم به الانثروبولوجيون الأوائل منذ زمن طويل، وقد كتب أغلب الأنثروبولوجين، إن لم نقل كل الانثروبولوجيون الأوائل عن مشكلة أصل الأسرة. لقد كان اهتمامهم في هل كان الإنسان القديم قد نظم نفسه على شكل وحدات أسرية بسيطة عندما عاش في جماعات، وإذا كان الأمر كذلك ذلك فما هو شكل ونوع أسرتهم الأولى؟

**سنعوض في الصفحات القادمة بعض النظريات التي قدمها بعض المفكرين للإجابة عن هذا السؤال، ومنها:**

**1- هنري مين:** في سنة 1861 ظهر كتاب (القانون القديم) لهنري مين. وفي هذا الكتاب قدم (مين) نظريته المشهورة بالنظرية الأبوية. إذ قام بدراسة تركيب الأسرة في كل المجتمعات المتحضرة، واستنتج من دراسته أن الأسرة في المجتمعات القديمة كانت على نسق الأسرة الأبوية التي وجدت في روما القديمة. كما أشار "مين" إلى أن الأسرة الأولى كانت من نوع الأسرة الممتدة.

مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين تربطهم علاقة دم، زواج، أو تبني، كل هؤلاء الأشخاص يعتقد (مين) أنهم يشبهون أعضاء الأسرة الرومانية الحديثة التي يتحكم في شؤون أفرادها رجل فيها حيث تتركز في يده كل السلطة والقوة والثروة.



حين وجد مين أن الرجل هو المتحكم في شؤون الأسرة في كل المجتمعات المتحضرة، وخاصة في أقدم الحضارات (روما) استنتج أن النظام الأسري الأبوي كان هو النوع الذي ساد منذ القدم.

وقد تصور أن الأسرة منذ بداياتها الأولى تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية والمهيمنة في المجتمع، حيث كان فيها الزواج أحادياً، أي من شخص واحد، وتحت سيطرة الأب.

إذن ملخص رأي هنري مين هو أن الإنسان القديم قد عاش في أسر أبوية من النوع الممتد، وتمتاز بالزواج الأحادي، أي عدم التعدد في الزوجات أو في الأزواج.

**2- باخوفن:** لعل بالمصادفة أن يصدر في نفس السنة (1861) التي صدر فيها كتاب هنري مين كتاب آخر (لباخوفن)، وهو يقدر آراء مناقضة لآراء (مينى) في طبيعة الحياة الأسرية الأولية للإنسان. فقد اعترض باخوفن على نظرية ميني التي تقول بأن الرجل كان هو السيد الحاكم في الأسرة منذ نشأتها، ويرى باخوفن أنه سادت فترة زمنية في حياة الإنسان عاش فيها من دون أسرة، بل عاش حياة جماعية ينقصها التنظيم الاجتماعي في حالة من الشيوعية غير المنظمة، سواء في الملكية، أو في الحياة الجنسية، ولكن عندما تقدم الإنسان في سلم التطور الاجتماعي وظهرت الأسرة كانت السيطرة فيها للأم وليس للأب.

وعندما عرض باخوفن نظريته هذه قسم التطور الاجتماعي للإنسانية إلى ثلاث مراحل هي:

أ- في المرحلة الأولى عاش الناس في جماعات في حالة من الشيوعية غير المنظمة، وقد عم الاضطراب والفوضى هذه الفترة، إذ لم توجد وحدات أسرية فردية صغيرة، بل جماعات كبيرة من الأفراد يهتمون جماعياً بتربية الأطفال والعناية بهم. وقد كان النسب يسير في خط الأم، لأنه لم يكن في الإمكان معرفة الأب البيولوجي الحقيقي للأطفال.

ب- حين ملت النساء ضجرت من هذه الحياة بما فيها من فوضى واضطراب اجتماعي، فثارت على هذه الوضعية الاجتماعية السيئة وأسست أسر مستقلة، وأصبحت النساء رئيسات لها.

في الحقيقة يقول باخوفن: إن دائرة سلطة المرأة تعدت حدود أسرتها، حيث امتلكت كل الممتلكات وأصبحت مسيطرة في الحياة الاجتماعية بصورة عامة. وقد أطلق باخوفن على هذه الفترة (حكومة السيدات).

د- المرحلة الثالثة: بدأت عندما أدرك الرجال حقيقة وضعهم ومركزهم الاجتماعي الذي وضعتهم فيه النساء، استغلوا قوتهم العضلية، والمعوقات البيولوجية المفروضة على المرأة نتيجة تكوينها الطبيعي، مثل الحمل، والإرضاع، وبالتدريج تمكن الرجل من السيطرة على الأسرة وقيادتها.

وتمكن الرجل شيئاً فشيئاً من القيادة والسيطرة على الشؤون الاجتماعية الأخرى في المجتمع الكبير. في هذه الفترة دخلت الإنسانية المرحلة الثالثة من تطورها، وفي المرحلة الأبوية التي استمرت إلى الوقت الحاضر.

**3- مكلينان:** أما مكلينان، ففي كتابه (الزواج البدائي) المنشور سنة 1865م يرى أن الزواج قد تطور من نظام الشيوعية الجنسية إلى الزواج البولينداري، أي زواج المرأة بأكثر من زوج واحد، ثم انتقل إلى الزواج الجمعي وفيه يتعدد الأزواج والزوجات، وبعد ذلك تطور إلى الزواج الأحادي المتمثل في زوجة واحدة وزوج واحد.

وهو يرى أن شكل الزواج يتطابق مع درجة تطور المجتمع، وتطور وتغير ثقافته.

يعتقد مكلينان أن التطور من مرحلة الشيوعية الجنسية إلى مرحلة تعدد الأزواج قد أثر تأثيراً كبيراً على تركيب الأسرة ووظيفتها. وهو يمثل المرحلة الأولى من مراحل التطور والتقدم، وعملية ضرورية للانتقال من مرحلة الشيوعية الجنسية إلى مرحلة الزواج الأحادي الحديثة.

لقد أكد مكلينان أن الإنسان القديم كان يعيش في جماعات يسودها الصراع الداخلي، الأمر الذي نتج عنه تقسيمهم إلى جماعات صغيرة. ويرى أن أسباب الصراع



ترجع إلى نقص عدد النساء في تلك المجتمعات، الأمر الذي جعل الخلاف يدب بين الرجال حول النساء، أو الحصول على زوجات، فاضطر إلى أن يمارس الشيوعية الجنسية، مع ما تحمله من مشاكل اجتماعية ونفسية حول الزوجات والأطفال وغيرها.

**4- مورقان:** يقسم (مورقان) المراحل التي مرت بها الأسرة الإنسانية إلى ثلاث مراحل كما وردت في كتابه (المجتمع القديم) المنشور عام 1877م وهذه المراحل هي:

أ- مرحلة الشيوعية الجنسية.

ب- مرحلة الزواج الجماعي: وفي هذه المرحلة تم الزواج بين الإخوة والأخوات.

جـ- المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي تمثل الزواج الأحادي، زوجة واحدة وزوج واحد.

ويعتقد مورقان أن كل المجتمعات الإنسانية قد مرت بهذه المراحل بالتسلسل، ويجب أن نشير هنا إلى أن مورقان وباخوفن ومكلينان، وغيرهم من مفكري تلك الفترة كانوا متأثرين ومتمسكين بالنظرية التطورية التي قدمها (داروين). كما أن هؤلاء الكتاب كانوا متأثرين بقيم مجتمعهم في تلك الفترة التاريخية التي تؤكد على الزواج الأحادي، لذلك كانوا يؤكدون على أن التطور كان نحو الأفضل، والأفضل هو الزواج الأحادي.

**5- وسترمارك:** لقد استمرت نظرية الشيوعية الجنسية سائدة فترة طويلة، في كتابات الكثير من الباحثين إلى حين صدور كتاب (وسترمارك) (تاريخ الزواج الإنساني) سنة 1891م، ولقد أحيا كتاب وسترمارك بعض مضامين دراسات وآراء (هنري مينى) الأولى، ولكن بالرغم من أن (مينى) لم يهتم بدراسة الأسرة عند الشعوب (البسيطة والبدائية) القديمة. نجد إن وسترمارك قد درس الأسرة القديمة دراسة وافية ودقيقة.

لقد كانت آراء وسترمارك مؤيدة لنظريتين رئيسيتين هما:

1- إن الأسرة كانت منذ بدايتها الأولى الوحدة الاجتماعية المهمة والأساسية في المجتمع.

2- إن الزواج الأحادي كان هو السائد بين الرجال والنساء منذ البداية التاريخية الأولى للحياة الاجتماعية.



إن الأسرة لا القبيلة هي أساس كل جماعة اجتماعية، وكانت في كثير من الأحيان هي نفسها هي الجماعة الاجتماعية الوحيدة والأولية.

ويؤكد وسترمارك أن الزواج الأحادي هو النوع الوحيد الذي ساد بين أجدادنا الأولين. فالاتحاد بين رجل واحد وامرأة واحدة حتى إن كان مؤقتاً أو على نحو عابر هو الشكل النموذجي المفضل للزواج منذ بدايات الجنس الإنساني والحياة الاجتماعية، ولقد أورد وسترمارك أربعة أنواع من الدلائل لتأييد نظريته في الزواج الأحادي ولتدل على خطأ نظرية الشيوعية الجنسية. وهذه الأدلة هي:

**1) الدليل الحيواني:** ويتمثل في السلوك الجنسي عند الحيوانات، خاصة القريبة من الإنسان في بنائها البيولوجي. إذ يعتقد وسترمارك، أنه بدراسة الحياة الأسرية عند القردة العليا - (مثل الغوريلا والأبيد) يمكن الحكم على كيفية حياة الإنسان الاجتماعية عندما كان متوحشاً ويحمل بعض الصفات الحيوانية. ويعتقد وسترمارك بوجود الزواج الأحادي بين القردة الشبيهة بالإنسان في سلوكها، وهذا في رأيه دليل جيد - وإن كان غير مباشر - على أن هذا الزواج قد وجد عند الإنسان كذلك.

**2) الدليل الفسيولوجي:** يرى وسترمارك أن الإباحية الشيوعية الجنسية مضرة بالجنس البشري، لأنها كما يقول تؤدي إلى عدم الإخصاب، وهذا يجعلها غير مرغوبة، وذلك لأن الناس في ذلك الوقت تسعى لزيادة عدد السكان لتأمين بقاء الجنس البشري واستمراره.

**3) الدليل النفسي:** وهو أن الإنسان مخلوق غيور، وهذه حقيقة أو ظاهرة نفسية واجتماعية تجعل الإنسان يتخذ موقفاً ضد الشيوعية الجنسي. أي مشاركة الآخرين في الحقوق الجنسية، وتقوده إلى الاحتكار الجنسي، ومن ثَمَ الزواج الأحادي.

**4) الدليل الاجتماعي:** في العصور التاريخية القديمة كان الحصول على الغذاء ليس بالأمر السهل، وهذا ما جعل تركيب الجماعات الإنسانية الأولى صغيرة الحجم، الأمر الذي يجعل من السهل عليهم التنقل من مكان إلى آخر سعياً وراء الغذاء في



حين تتطلب الحياة المستقرة قيام جماعات كبيرة العدد نسبياً، أما حياة الترحل والتنقل المستمر تجعل حجم الجماعية يميل إلى الصغر، مضافاً إلى ذلك الزواج الجمعي، أكثر من زوجة أو أكثر من زوج" ظاهرة ترتبط بالنظام الاجتماعي المعقد أو المركب والمتطور. ولا يرتبط بالمستويات الدنيا في سلم التطور الاجتماعي. إذ إن تعدد الزوجات يعد دليلاً على ثراء أو ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للزوج، ويرى وسترمارك أن الطبيعة ذاتها تنظم الحياة الاجتماعية، وذلك بتوفير الأعداد المتساوية من كلا الجنسين، وهذا يجعل من غير الممكن انتشار نظام تعدد الزوجات بشكل واسع، ويرى بأن الزواج كان بين رجل واحد وامرأة واحدة منذ بدء الخليقة.

**6- بريفالت:** كان لآراء وسترمارك تأثيراً كبيراً على المفكرين الاجتماعيين في تلك الفترة. ثم جاء روبرت بريفالت بآراء جديدة تعارض الكثير مما قدمه وسترمارك.

لقد قام (بريفالت) بنشر كتاب ضخم من ثلاثة أجزاء، وبكل جزء 800 صفحة، بعنوان (الأمهات) سنة 1927. حاول فيه القضاء على آراء وسترمارك. لقد رجع بريفالت إلى آراء باخوفن ومورقان، بنى عليه نظريته وآراءه. كما أنه أيد أفكاره وآراءه بالعديد من البراهين العلمية.

وتعتمد نظريته على مبدأين أساسيين هما: إن الجماعة قد سبقت تكوين الأسرة في سلم التطور الاجتماعي، وإن للمرأة تأثيراً كبيراً في الجماعة، في حين كان تأثير الرجل ضعيفاً.

لقد بذل بريفالت جهوداً كبيرة لإبطال نظرية وسترمارك القائلة بأن الزواج الفردي الأحادي كان هو النمط السائد منذ بداية الحياة الاجتماعية، وقد حاول أن يظهر أن براهين وسترمارك. (الحيوان، النفس، الفسيولوجيا، الاجتماع) كلها خاطئة.

يقول بريفالت: إن الدليل الذي أورده وسترمارك، والذي أخذه من الحياة الاجتماعية للقردة غير صحيح؛ لأن الكثير من الدراسات التي أجريت على القردة، وعلى غيرها من الحيوانات أثبتت أنها لا ترتبط (بأنثى واحدة) أو بذكر واحد، ولكن يوجد بينها زواج أو تزاوج جماعي.

أما الدليل الفسيولوجي الذي يقول إن الزواج الجمعي يؤدي إلى عدم الخصوبة، فترى بريفالت أنه ليس مبنياً على أساس علمي، حتى إن كانت هذه حقيقة عملية فإنه من الصعب أن نتوقع من الإنسان البدائي أن يدركها، بل إن الكثير من القبائل (البدائية) البسيطة لا تدرك أهمية الذكر – الزوج – لعملية الإنجاب، فالعديد من القبائل تهتم بالأب الاجتماعي وليس الأب البيولوجي.

كما انتقد بريفالت دليل وسترمارك: (النفس) وخاصة موضوع الغيرة بوصفه عاملاً مهماً يقف ضد المشاركة الجنسية، ويقول بريفالت إن هذا مجرد حادث أو نزعة موجودة في ثقافتنا المعاصرة يجب ألا نرجعها إلى ثقافة الإنسان القديم.

إن الغيرة الجنسية ليست منتشرة بصورة واسعة عامة حتى بين بعض القبائل البسيطة الموجودة في الوقت الحاضر، والمسموح فيها بتعدد الزوجات. ففي الكثير من الحالات تطلب الزوجة الأولى من زوجها أن يتزوج امرأة أخرى. وفي هذا الموضوع يقول إجروفس: إن تعدد الزوجات ليس بالضروري أن يكون غير محبوب من الزوجات، خاصة عند القبائل التي تكون فيها الحياة الاقتصادية صعبة، الشيء الذي يجعل الزوجة مشغولة جداً، وتعمل فوق طاقتها، مما يدعوها إلى الطلب من زوجها أن يتزوج بامرأة أخرى حتى تساعدها في عملها وربما تختارها له[1].

بناء على هذا يشك بريفالت في أن الغيرة شيء طبيعي، وحلة نفسية غير مكتسبة.

وأخيراً، يخالف بريفالت وجهة نظر وسترمارك القائلة بأن الصراع من أجل الحياة قد أدى إلى تكوين جماعات صغيرة. ويشير إلى أن الكثير من الدراسات قد أثبتت أن إمكانية البقاء بين الحيوانات التي تعيش مع بعضها أكثر منها من الحيوانات التي لا تحب أن تعيش مع بعضها في شكل جماعات. وفي تدليله على أن القبيلة أو العشيرة قد سبقت الأسرة الفردية في الظهور بوصفها نظاماً اجتماعياً، يقول بريفالت: إن بين بعض الناس من لا توجد في لغتهم كلمة أو اصطلاح أسرة، بعض المجتمعات القديمة لا تسمح للزوج

1- كاثرين جوف – أصل الأسرة – مجلة الأسرة والزواج – مجلد 33 –1971م أمريكا.



والزوجة بالمعيشة بعضهما مع بعض، ونظام الأسرة فيها يميل إلى طابع الفردية بدلاً من الاجتماعية بطبيعته، وإن الاتجاهات أو الميول الفردية تتسجم أو تتوافق مع ازدياد الحضارة والتحضر.

**7- كالفرتون:** كالفرتون في تعليقه على مدى صحة هذه النظريات، يقول: إن هؤلاء الانثروبولوجيين كانوا يحاولون التأكيد على النظم والمعايير والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إن نظريات أصل الأسرة من وجهة نظر (كالفرتون) لا ترجع أهميتها إلى محاولتها تفسير بدايات نشأة الأسرة الإنسانية وتوضيحها ولكن في اعتبارها مؤشراً على العرف والعادات والقيم السائدة في المجتمعات التي نشأ فيها هؤلاء الباحثون وقت تقديم هذه النظريات.

ولقد طور كالفرتون فكرة (الإلزام الاجتماعي)، وهي تعني أن الانثربولوجيون عند وصفهم وتفسيرهم للنظم الاجتماعية في الماضي تتأثر آراؤهم وأفكارهم بالعادات والأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهم[1].

بالرغم من أننا لا نستطيع أن نصف أول أسرة إنسانية، أو أن نحدد متى ظهرت الأسرة، إلا أنه يمكننا القول إن الأسرة مؤسسة قديمة، إذ لا يوجد مجتمع مهما كان قديماً وبدائياً بدون أسرة، ولكن يجب الإشارة إلى أنه ليس من الضروري لوجود الأسرة أن يعيش الزوجان بعضهما مع بعض طوال الوقت، إذ إن معيشة الأم وابنها مثلاً وحدهما يمثل أسرة حقيقية.

كما أنه ليس من الضروري أن يكون شكل الأسرة وتركيبها ووظائفها في الماضي مثل أسرتنا في الوقت الحاضر حتى نسميها أسرة.

**يمكننا أن نشير إلى بعض خصائص الأسرة في المجتمعات القديمة والبسيطة (البدائية) وهي:**

1- ف. كالفرتون – أصل الزواج والأسرة – المجلة الأمريكية على الاجتماع – مايو 1931م.

**1- وجود الأسرة في كل مكان:** الأسرة توجد في كل المجتمعات (البدائية)، فهي نموذج ثقافي معين، وهذا لا يعني أنها متساوية أو متشابهة في كل المجتمعات، بل إن اختلاف نماذج الأسرة في المجتمعات البدائية أكثر منه انتشاراً في المجتمعات المتحضرة الحديثة. إضافة إلى أن علاقة الأسرة بالنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع ليس ثابتاً وموحداً ومتساوياً في كل الثقافات.

**2- تنوع نظم الأسرة:** إن الأسرة عند الشعوب (البدائية) ليست ذات شكل واحد، ولكننا نجد بينهم تنوعاً في نظم الزواج والأسرة، ويمكننا التمييز بين نوعين من الزواج، الزواج الأحادي (زوج واحد، زوجة واحدة)، والزواج الجمعي، وهو نوعان: زواج رجل بأكثر من امرأة، وزواج المرأة بأكثر من زوج واحد.

**3- الضبط الاجتماعي:** بعض الأسر والقبائل تمنع الزواج من داخل القبيلة أو الأسرة، حيث يسود بينها الزواج من الخارج. أي إن على من يريد الزواج – امرأة أو رجلاً- أن يبحث عن زوج من خارج الأسرة أو القبيلة. وهناك قبائل أخرى تحتم الزواج الداخلي، أي من داخل الأسرة فقط.

**4- تقسيم العمل:** يسود نوع من تقسيم العمل الاجتماعي بين الجنسين من كل الأسر القديمة أو الحديثة كذلك. فهناك أدوار يؤديها الرجال. وأدوار معينة تقوم بها النساء. وأدوار النساء القديمة تتمثل في العناية بالأطفال، أعمال المنزل، طبخ وتنظيف، صنع أدوات الطبخ، الخياطة والنسيج، توفير الخضر والفاكهة عن طريق الجمع والالتقاط.

أما أدوار الرجال، فهي الصيد، وصنع أدوات الصيد، الزراعة، العناية بالحيوانات، الرعي، الحرب، وصنع أدوات الحرب.

إن هذه الأدوار ليست جامدة وموحدة بين كل المجتمعات، وإنما تختلف بعض الأدوار الجنسية فحسب من مجتمع إلى آخر. فعند قبيلة (الهوبى) – أحد قبائل الهنود الحمر- يقوم الرجال بالغزل والنسيج، في حين تقوم النساء عند بعض جماعات الاسكيمو بصيد السمك.



**5- الثبات والتكامل:** من الصعوبة الإجابة عن السؤال عن مدى ثبات الأسرة البدائية وتكاملها فمن جهة تبدو الأسرة البدائية مترابطة، إذ إن لها أسساً اقتصادية، فالسبب الأول للزواج عند البدائيين هو الحصول على أيدٍ أخرى للمساعدة في الصراع من أجل الحياة. لذلك نجد أفراد الأسرة البدائية مرتبطين بعضهم مع بعض من خلال تعاونهم الاقتصادي الإنتاجي.

نجد ومن جهة أخرى توجد بعض الأدلة على أن الأسرة البدائية غير مترابطة ذلك الارتباط القوي، إذ لا توجد بين أفرادها غير بعض النشاطات الجماعية البسيطة، ففي كثير من الأحيان لا يسكن كل أفراد الأسرة بعضهم مع بعض في مسكن واحد.

إضافة إلى أن الأسرة البدائية أقل استقراراً مقارنة بالأسرة في الوقت الحاضر، فالموت والطلاق من أكثر الأسباب المهددة لاستقرار الأسرة، فنسبة الوفيات عالية، خاصة بين الأطفال نتيجة للجهل بالصحة العامة والعناية والنظافة الشخصية، وقلة الغذاء الصحي المتكامل. إضافة إلى أن الانفصال والطلاق من السهل الحصول عليه في المجتمعات القديمة.

إن كل الكتاب الذين سبقت الإشارة إليهم قد وصلوا إلى النتائج التي بدوا عليها نظرياتهم عن طريق دراسة عادات القردة العليا، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد موافقة تامة على طبيعة هذه العادات، إضافة إلى استعمال التشابه بين حياة القردة وتطبيقه على الإنسان لا يعد طريقة علمية. وأن الكثير من علماء الإنسان والاجتماع يحذروننا دائماً من أن حقائق الحياة الحيوانية ربما لا يمكن تطبيقها على حياة الإنسان، وإن فهمنا لأحدهم قد لا يعطينا فهماً للآخر. فالفرق بين الإنسان والحيوان فرق في النوع وليس في الدرجة فقط.

أما البعض الآخر من الكتاب فقد استخدموا الشعوب (البدائية) البسيطة الحالية في تقديرهم لما كانت عليه المجتمعات القديمة غير متعلمة. وهذا الأسلوب كذلك غير علمي، لأنه ليس لدينا ما يثبت أن المجتمعات القديمة غير المتعلمة – التي لا يعرف الكتابة – التي تعيش في الوقت الحاضر تشبه في حياتها الاجتماعية حياة الإنسان

القديم، ومؤسساته الاجتماعية تشبه المؤسسات الاجتماعية التي كانت موجودة في المجتمعات القديمة.

لذلك يمكن القول إن كل الأبحاث التي قدمها علماء الإنسان ومؤرخو الأسرة، عن أصل الأسرة هي عبارة عن حدس وتخمين، بعضه يدل على الإبداع أو البراعة في التحليل، وبعضه يمثل أفكار تأملية، وخيالية في كثير من الأحيان[1].

## الأسرة في نظر الفلاسفة[2]:

### مقدمة:

اهتم المفكرون منذ أقدم العصور بدراسة شؤون الأسرة للوقوف على طبيعتها وطبيعة مشاكلها، ومحاولة إصلاح المعتل من شؤونها. لأنها أدق جهاز في جسم الدولة؛ ولا يمكن أن تستقيم أمور الدولة وتتخلص من مظاهر الفوضى والانحلال التي تنتابها إلا إذا استقر النظام الأسري على أرسى ما تكون القواعد، لذلك فهم لم يدرسوا الأسرة لذاتها وبصفة مستقلة، ولكنهم درسوها في ثنايا دراستهم لشؤون الدولة بالإجمال. بيد أن دراساتهم لم تكن قائمة على الوصف والتحليل والرجوع إلى ميدان المجتمع؛ ولكنها كانت دراسات شخصية نظرية مستمدة من آرائهم الخاصة وأفكارهم الفلسفية. ولذلك جاءت بعض هذه البحوث بعيدة إلى حد كبير عن الاجتماع الأسري؛ وقريبة إلى حد كبير إلى الفلسفة. بالرغم من قصورها في الكشف عن حقيقة الاجتماع الأسري وفي معالجة مشاكله؛ غير أنها أفادت ميدان البحث النظري، ووضحت بعض جوانب الموضوع، وأوقفتنا على دقائق الجهاز الأسري.

ولا بأس أن نعرض لأهم هذه الدراسات الفلسفية.

### كونفوشيوس

نجد أول بحث فلسفي منظم في شؤون الأسرة لدى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس[1]، فقد لمس أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي، ومبلغ ارتباط التطور

1- الوجيشي أحمد بيري: علم الاجتماع العائلي، ليبيا/ ب.ت.

2- الخشاب، مصطفى – دراسات في علم الاجتماع العائلي ط1 مطبعة البيان العربي القاهرة – 1957.



الاجتماعي بتطورها، فدرسها محاولاً الوصول إلى حقيقتها، وكانت دراسته مشبعة بروح الأخلاق الفاضلة، لأن أخلاقية الشعب في نظره هي المطلب الأسمى وغاية الغايات، لذلك نجد أن الفلسفة الكونفوشية في مجموعها ترتكز على الأخلاق، وتستمد منها دعائمها. وكانت هذه الدعوة أو الصيحة من جانب كونفوشيوس رد فعل لضعف النواعث الأخلاقية في زمانه وانتشار الفوضى، والتيارات الشكية التي وهنت من النظم الاجتماعية، وأنذرت المجتمع بالانحلال.

وكان كونفوشيوس من أنصار النظرية القائلة "بأن الرقي الذاتي هو أساس التقدم الاجتماعي"، بمعنى أن المجتمع الفاضل يعتمد على الأسرة الفاضلة، والأسرة الفاضلة تعتمد أولاً وأخيراً على الفرد الفاضل، وفضيلة الفرد تبدو في ثقافته وأخلاقيته ومبلغ إدراكه لحقائق الأمور، فإذا صلح الفرد في ذاته وأحسن حكم نفسه؛ استقر النظام في الأسرة، وسهل حكم الدولة، وشقت طريقها إلى التقدم.

يقول في هذا الصدد "إن الملوك القدامى عندما أرادوا تنظيم ولاياتهم بدؤوا أولاً بتنظيم أسرهم، وعندما أرادوا تنظيم الحياة الأسرية لجؤوا إلى تهذيب نفوسهم عن طريق التطهير والمعرفة والإخلاص والعلم. فلما تم ذلك صلحت أمورهم واستقرت أحوالهم المعيشية. ومن ثم انتظمت شئون الدولة، وتحققت للإمبراطورية العزة والسعادة[1].

وترتكز الأسرة الفاضلة على الدعائم الآتية:

1- التضامن الطبيعي بين عناصرها.

2- الطاعة: طاعة الأبناء للآباء والزوجات للأزواج.

3- التطهير والإخلاص والمعرفة.

4- المشاركات الوجدانية بين عناصرها كالمحبة والشفقة والعطف.

ويرى أن عدم توفر عنصر من العناصر المشار إليها بهز دعائم الأسرة ويؤدي إلى انحلالها، ولذلك نراه يناشد المسؤولين للعمل على تدعيم هذه العناصر، واتخاذ

1- الكتاب الصيني Ta-hio – التعاليم الكبرى لكونفوشيوس.

Encye. Of Religion and Ethics Vol



الوسائل التي تكفل الحرص عليها، ونتأى بها عن عوامل الفساد. وعرض لهذا الموضوع عندما تكلم على "الواجبات"، حيث قال: إن الإلتزام الكلي الذي أودعته العناية الإلهية في الكون ينطوي على تقرير خمسة واجبات وهي:

واجبات بين الملك ووزيره؛ وبين الوالد والابن؛ والزوج والزوجة؛ والأخ الأكبر والأخ الأصغر؛ والعلاقات المتبادلة بين الأصدقاء[1].

ولا تتأتى هذه الواجبات عملياً، بصورة فعلية إلا عن طريق ثلاث فضائل، هي: المعرفة؛ والشهامة (المروءة)؛ وقوة العزيمة.

### أفلاطون

وضع أفلاطون نموذجاً لجمهورية فاضلة ترتكز على الفضائل وتحقيق العدالة. ومن الطبيعي أن يعرض في هذه المحاولة لدراسة النظام الأسري. والملاحظ أنه تكلم في مظهرين للأسرة:

أولاً: الأسرة في طبقات الشعب، وتقوم على نظام وحدانية الزوج والزوجة وترتكز على التعاقد المشروع. ويباح في هذا النظام الطلاق. غير أن أفلاطون حدد الاعتبارات التي تؤدي إلى الفصل، حتى لا يتهدد كيان الاجتماع الأسري، وحدد كذلك النسل وفق حاجة الدولة، وبالقدر الذي تسمح به مواردها.

ثانياً – الأسرة في طبقة الحراس – وهو النظام الذي يشرحه بالتفصيل في كتاب الجمهورية، ويعدّ ركناً هاماً من أركان المدينة الفاضلة. ويقوم على المبادئ الآتية:

1- خضوع الأطفال بنين وبنات لتربية اجتماعية واحدة.

2- تتولى الدولة أمر تربيتهم والإنفاق عليهم طالما كانوا موجودين في أسرة الجندية.

3- المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتولي الوظائف العامة.

4- حرمان طبقة الحراس من "الملكية" ومن تكوين أسر بالمعنى المعروف.

5- الشيوعية الجنسية في أسرة الجندية. بمعنى أن يكون الحارسون حقاً مشاعاً للحارسات.

1- Groves: The Family and jts social Function p. 495. sqq



غير أن أفلاطون نظم هذه الاتصالات الجنسية وحددها وفقاً لاعتبارات مهمة. فذهب إلى أن المشرفين على نظام الحراسة يتولون في الأعياد القومية والمناسبات السعيدة صياغة عقود زواجية مؤقتة بين الحارسين والحارسات، قائمة على شرط الكفاية حتى تضمن نسلاً ممتازاً من أصلاب ممتازة، وحتى يمكننا أن نتحكم في عملية التناسل، فلا نعرف فيتضخم عدد السكان، ولا نترمت فيقل العدد عن الحد الأنسب؛ ولكن نراعي أن تكون حالات الاتصال الجنسي محققة لحاجة الدولة.

ويرى أفلاطون أن الأم يجب أن تبدأ في الإنجاب منذ سن العشرين ويستمر كذلك حتى سن الأربعين. أما الرجل فيبدأ في سن الخامسة والعشرين ويستمر إلى الخامسة والخمسين. ويمتنع بعد ذلك عن مزاولة نشاطه الجنسي، لأن ثمرات الشيخوخة تكون فجة وضعيفة كثمرات الشباب المبكر.

ويجب أن يلاحظ المشرفون على نظام الحراسة عدم اتصال الرجل جنسياً بأصوله (أمه وجدته)، وفروعه المباشرة (ابنته وحفيدته)، وكذلك يحرم على السيدة الاتصال جنسياً بأصولها وفروعها (الأب والجد؛ والابن والحفيد).

ولما كان من المتعذر في هذا النظام تمييز صلات القربى والأصول والفروع التي يحرم عليها التزاوج؛ وضع أفلاطون حلاً لهذا الإشكال، يتلخص في أن يتخذ تاريخ التزاوج أساساً للفصل بين الطبقات الزواجية. فمثلاً بالنسبة للزوجين يعدّ الأطفال الذين ولدوا منذ الشهر السابع إلى الشهر العاشر في مرتبة أولادهم (بنين وبنات)، بالتالي عندما يكبر هؤلاء الأطفال حتى سن الاتصال الجنسي، فإن الثمرات تأتي من أصلابهم في مرحلة زواجية تعد أحفاداً بالنسبة للزوجين الأولين.

والأطفال الذين يولدون في مرحلة زواجية يعدون إخوة (أشقاء وشقيقات)، وهؤلاء يحرم عليهم التزاوج، إلا إذا حدث واختيروا بالقرعة استجابة لوحي الإله أبوبلو[1]. 'pythian oracle'.

1- (البوثا puthia) كاهنة أبوللون التي كانت تقيم في معبده بمدينة دلفوي Delphoi ويجيب على أسئلة

ويوضع الأطفال في مكان واحد، ويعهد بهم إلى مرضعات فضليات، إذ لا يصح أن تتقل كاهل الحارسة المثالية بمسؤوليات الطفولة والرضاعة والعناية بالنشء، ونحول بينها وبين تأدية وظيفتها القومية، وهي الحراسة لا غير.

ويجب أن تفرض رقابة فعالة، ولا تتخذ الإجراءات التي تحول دون معرفة الأمهات لأطفالهن، حتى لا تشغل المرأة بعواطف الأمومة وتحن إليها.

أما الثمرات الضعيفة والهزيلة والمريضة وناقصة التركيب والمشوهة، فيقذف بها في مكان مجهول، وقد أباح أفلاطون إعدام هؤلاء، لأنه يريد أن يقيم مدينته المثالية على دعائم من حديد وماس.

وقد كانت هذه الآراء غريبة على العقلية اليونانية، فلم يستسغها اليونان، ولم تقع منهم موقع القبول، لذلك لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي، وأصبحت مجرد خطرات، أو تأملات خيالية لا تعبر إلا عن رأي صاحبها، ولا سبيل إلى تحقيقها في واقع الأمر.

## أرسطو

الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، "إذ من الضروري أن يجتمع كائنان لا غنى لأحدهما عن الآخر: أي اجتماع الجنسين للتناسل، وليس في هذا شيء من التحكم؛ ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخرى والنبات نزعة طبيعية، وهي أن يخلف بعده موجوداً على صورته" فالاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو "العائلة"، وحيث تجتمع عدة عائلات تنشأ القرية، ثم المدينة، فالدولة.

وتتألف الأسرة من الزوج والزوجة والبنين والعبيد. (الأرقاء)، وقد عينت الطبيعة المراكز الاجتماعية المختلفة لكل هؤلاء، فالطبيعة الحريصة على بقاء النوع قد خلقت بعض الكائنات للسيطرة والسيادة، وبعضها للخضوع والطاعة. فالكائن المزود بالعقل يحكم ويأمر بوصفه سيداً، والكائن المزود بالقوة العضلية والجسمانية ينفذ الأوامر ويخدم كما تخدم الدواب. وفي ضوء هذه الاعتبارات يضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة، فهو سيدها. أما المرأة فأقل عقلاً وذكاء.



وليس بصحيح ما يدعيه أفلاطون أن الطبيعة هيأتها لمشاركة الرجل في الجندية وشؤون الحكم، وإنما وظيفتها بحكم الطبيعة هي تربية الأولاد والعناية بشؤون المنزل. وأما العبيد فيقومون بالأعمال الصعبة، ومنفعتهم تنشبه من كل الوجوه منفعة الحيوانات المستأنسة. وعلى هذا النحو تمتزج مصالح عناصر الأسرة.

ويعلل أرسطو هذا التفاضل تعليلاً فلسفياً لا يخلو من دقة وعمق، فيقول إن: جملة عوامل وراثية وبيئية واجتماعية هي التي حددته، وتقابل الأعلى والأدنى في الطبيعة بأكملها أمر ملحوظ على نطاق واسع، فالنفس تتسلط على البدن؛ والعقل يحكم الغريزة؛ والإنسان يسخر الحيوان؛ والذكر يسيطر على الأنثى.

وللرجل ثلاثة مظاهر للسلطة، وهي:

1- سلطة السيد، وهي سلطته على أرقائه، ويمثلها بالسلطة الديكتاتورية.

2- سلطة الأب، وهي سلطته على أولاده، ويمثلها بالسلطة الملكية.

3- سلطة الزوج، وهي سلطته على زوجته، ويمثلها بالسلطة الجمهورية.

ولا تنطوي هذه المظاهر على أي لون من التأفف، "فإن الكائن الأكبر والأكمل هو الذي يحكم ويأمر الأصغر والأنقص، فسلطة الرجل في نظره تبدو في درجات متفاوتة تتناسب مع مبلغ إرادة الكائن، فالعبد مجرد من الإرادة على الإطلاق، والمرأة لها إرادة، ولكنها في درجة أدنى؛ والولد ليس له إلا إرادة ناقصة، أما الرجل فهو كامل الإرادة، ولذلك فهو كامل السيادة، ويتعين مركز الكائن الأخلاقي تبعاً لإرادته، فالكائن عديم الإرادة (الرقيق أو العبد) ليس فاضلاً في ذاته؛ أما الكائن الذي يأمر فيجب أن يكون حاصلاً على الفضيلة الخلقية في أكمل صورها، ووظيفته في الأسرة كوظيفة المهندس الذي يأمر. أما الآخرون (العمال والشغالة) فليس لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التي يشغلونها.

وأهم فضيلة في المرأة هي الطاعة، كما أن فضيلة الرجل هي السلطة، ويستشهد بقول الشاعر "صمت متواضع... هو شرف المرأة".



ويجب أن يكون السلوك في الأسرة قويماً "لأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع"، بمعنى أن نسبة الأفراد للعائلة كنسبة العائلة للدولة؛ وتقاس صلاحية الدولة بدرجة أخلاقية عناصر الأسرة، فالرجال عماد الحياة السياسية، والنساء يؤلفن نصف الأشخاص الأحرار، والأولاد سيصبحون فيما بعد أعضاء الدولة، ولذلك ينبغي أن تكون التربية متفقة مع أهداف النظام السياسي الأمثل.

ويدقق أرسطو تفصيلات كثيرة تتعلق بالتنظيم الأسري. فيتكلم عن "سن الزواج" قائلاً: بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى السبعين على الأكثر في الرجال، وإلى سن الخمسين في النساء، فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين البعيدين في تحديد الوقت السلائم لبدء الحياة الزوجية. بمعنى أنه لا يصح التبكير في الزواج؛ لأن ذلك يضر بالثمرات التي تجيء منه، ويمكن التثبت من صحة ذلك بما نشاهده في جميع البلاد التي يتزوج شبانها في سن مبكرة، إذ إن ثمراتهم ضعيفة وهزيلة، وتنطوي ظاهرة التبكير على خطر آخر، وهو خطورة الوضع وآلامه بالنسبة للزوجات الصغيرات، فكثيراً ما يهلكن في الوضع أو يصبن بأمراض عصبية شديدة.

أما الزواج في سن ناميه فهو خير وأبقى، وفيه ضمان لاعتدال الحواس وسلامتها، ويمكن تعيين أفضل سن للزواج بأن يكون الثامنة عشرة بالنسبة للنساء، والسابعة والثلاثين أو أقل قليلاً بالنسبة للرجال. في هذه الحدود بتعين وقت الزواج السليم بالضبط، وهو وقت النضوج واكتمال القوى. وهو أنسب وقت للزوجين لمباشرة التناسل والوفاء بالتزاماته.

غير أنه لا يكفي تحديد السن المناسب لبدء الحياة الزوجية، بل ينبغي كذلك تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن النسل. فالرجال المتقدمون في السن شأنهم شأن الأحداث لا يأتون إلا بثمرات ضعيفة وناقصة جسماً وعقلاً، وهم من الضعف بحيث لا ينفع فيهم العلاج.

ويرى أرسطو أن التناسل يجب أن ينقطع في الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية قوته ونموه، وهذا الوقت في نظره يقع حوالي الخمسين، حينئذ ينبغي أن يكف المرء



عن النسل بعد هذا الميعاد بأربع أو خمس سنوات، وعليه أن يمتنع عن الاستمتاع بلذائذ الحب وعواطف الأسرة.

وينبغي أن تعمى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين؛ يخفف من الغذاء ويتجنبن الكسل، والوسيلة لذلك هينة، فما على المشرع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع، فإن الأجنة في الأرحام تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها، كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها.

وتتكلم في انحلال الأسرة وعرض للخيانة الزوجية، ورأى أنها محرمة على الزوجين، فمتى ثبتت تتعين العقوبة بقوة متعادلة. وتشتد هذه العقوبة إذا ثبتت في المدة المعينة للتناسل. وقرر إعدام الثمرات التي تجيء عن هذه الاتصالات غير المشروعة، فهي تعبير عن الجريمة النكراء.

ويهتم أرسطو بشؤون الطفولة ويؤيد سياسة تحديد النسل. ويرى ضماناً للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة تبرير عملية "الإجهاض"، فهي ضرورية لحفظ الحد الأنسب على قدرة حاجة الدولة من السكان.

ويبرر إعدام الأطفال مشوهي الخلقة وفاسدي التربية والمنحدرين من سفاح المحارم. وقد جارى في هذه الاعتبارات أستاذه أفلاطون.

ويتكلم على تربية الأطفال ويوليها مزيد عنايته، ويفرد لها فصولاً مطولة من دراساته، ويأخذ بنظام "مفتشي الأطفال" الذين يشرفون على نظام التربية في نطاق الأسرة. ووجه إلى هؤلاء المفتشين نصائح ووصايا تعد من أهم مقومات "البيداجوجيا"، فقد لفت نظرهم إلى خطورة اختلاط الأطفال بالعبيد، فينبغي أن تبذل العناية لمنع هذا الاختلاط، فلا يتاح إلا في أضيق الحدود. وأوصاهم بالابتعاد عن قرناء السوء وفاحشي القول، ويجب على المشرع أن ينفي من المدينة أمثال هؤلاء؛ لأنهم لا يقلون خطراً عن مرتكبي الرذائل والجرائم.

ورأى أرسطو أنه من الأوفق أن يضع المشرعون دستوراً تربوياً للطفولة، أو تشريعات منظمة لشؤون تربية الأطفال، إذ لا يستطيع أحد أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد

الموضوعات الرئيسية التي يعنى بها المشرع. فحينما يهمل أمرها تصاب الدولة بالاضمحلال والتفكك؛ لأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بأن تكون قوام الدولة.

وتكلم في مسائل تربوية كثيرة تتعلق بتعليم الأطفال قواعد اللغات وبديهيات العلوم والمعارف الإنسانية، وتدريب قواهم الطبيعية، والسمو بمدركاتهم الحسية عن طريق تعليم الفنون والموسيقا والرسم والنحت وما إليها، وعنى بمسألة تنظيم أوقات الفراغ والتربية الرياضية وتنمية الروح الاجتماعية، مما يضيق المقام بتفصيله.

وهذه الدراسات تدلنا على أن أرسطو ينفرد دون مفكري العالم القديم بالعمق في دراسة شؤون الأسرة ووضع دعائم الاجتماع الأسري، كما وضع دعائم الاجتماع السياسي والاقتصادي[1].

وبعد أرسطو لا نجد من مفكري العصور الوسطى من اهتم بدراسة جدية لشؤون الأسرة وكذلك في صدر العصور الحديثة، وعندما استقر علم الاجتماع كان من الطبيعي أن يهتم الرعيل الأول من علماء الاجتماع بشؤون النظام الأسري.

وإليك أشهر نظرياتهم:

### أوجيست كونت

الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها في التطور، وتكون مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية الحية في المركب البيولوجي (جسم الكائن الحي)؛ لأن كونت لا يعترف بالوضع الاجتماعي للفرد، والفردية لا تمثل في نظره شيئاً من الحياة الاجتماعية التي لا تتحقق بصورة كاملة إلا حيث يكون امتزاج عقول، وتفاعل وجدانات، وتعدد أفراد، واختلاف وظائف، وأعمال متضامنة ترمي إلى غاية مشتركة. ومن الواضح أن الفردية لا يتحقق فيها شيء من هذا القبيل، وأن أول وأبسط وسط يتحقق فيه ذلك هو الأسرة.

---

1- الحقائق الواردة في هذه الفقرة مستخلصة من كتاب أرسطو "السياسة"
Politique D, Aristote L. 4, 5, 6



ولم يبحث كونت منشأ الأسرة، ولم يتعمق في دراسة مراحل تطورها، واكتفى بأن قرر أن الحياة الأسرية نظام موجود بالفطرة، وهي الحالة الطبيعية للإنسان.

وتكلم على الزواج وعده استعداداً طبيعياً عاماً، وهو الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة تفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي.

والزواج بصفة طبيعية يجب أن يكون في شكله ثنائياً، أي قائماً على وحدانية الزوج والزوجة "monogamy"، لأن هذا الشكل يتفق مع الدوافع المزودة بها الطبيعة البشرية. والزواج هو الأساس الأول في البنيان الاجتماعي، وكل عامل من شأنه أن يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعد عامل هدم للنظام الاجتماعي بالإجمال، لذلك لا يقبل ظاهرة الطلاق ويعدها من عوامل الإخلال بنظام المجتمع وفساد الحياة الأسرية، لأن الطلاق أو الزواج من جديد (تكرر الزواج) يشجع حب الذات في داخل الأسرة، فيجب ألا يباحا.

ويجب أن يخضع الزواج في أشكاله وبنيانه للتغيرات الاجتماعية، ويوائم نفسه مع مظاهر التقدم التي تخطوها المجتمعات. ويجب أن يكون التغير قائماً على أساس الدراسة والبحث والهداية العلمية حتى لا يكون النظام نهباً للتضليل والتغرير، وسوء الفهم، وفساد القيم. ويجب على المجتمع أن يصون الأسرة، ويقوي دعائمها، ويضمن سلامة أوضاعها واتجاهاتها؛ لأنها المعين الذي لا ينضب للعواطف الغيرية والتضحية بالذات.

وشرح كونت الأسس البيولوجية للزواج وحدد العلاقة بين الرجل والمرأة، وهي علاقة يرى أنها تقوم على أسس بيولوجية وسيكولوجية، وانتهى من دراسته إلى تقرير الخضوع الطبيعي للمرأة. بيد أن هذا الخضوع لا يشمل النواحي الأخلاقية والعاطفية؛ لأن النساء في نظره أرقى من الرجال في العواطف والمشاركات الوجدانية والشعور الضروري بحياة الجماعة. ولكنهن أقل من الرجال ذكاءً وقدرةً على التفكير، وذلك لاعتبارات بيولوجية دائمة.

وأطنب كونت في الكلام عن عواطف المرأة إلى حد أننا نفهم من اتجاهه أن العاطفة سيطرت عليه وملكت مشاعره.



وتكلم في وظائف الأسرة، وضغط على وظيفتها الأخلاقية. لأنها في نظره اتحاد من طبيعة أخلاقية. أما وظيفتها العقلية فتابعة ومترتبة على وظيفتها الأخلاقية؛ لأن الدعامة الأساسية في تكوين الأسرة هي العاطفة التلقائية والميل الطبيعي بين الجنسين، لذلك نراه يرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة إلى الوظيفة الأخلاقية، فالميل المتبادل بين الزوجين، والعطف، والمشاركات الوجدانية المتبادلة بين الزوجين من ناحية، والأولاد من ناحية أخرى، والألفة أو الوحدة الروحية التي تربط بين أفراد هذا المجتمع الصغير، ثم تربية الأولاد والنزعة الدينية التي يغرسها الأبوان في أولادهم، كل هذه الأمور ترجع في طبيعتها إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية. ولكي تحقق الأسرة هذه الوظيفة لا بد أن تتجه إلى المثال الأخلاقي أو الكمال الأخلاقي، وتدرب نفسها على مقتضياته حتى تقيم بين عناصرها انسجاماً أو توازناً بين الميول الذاتية والغيرية؛ لأن الكمال المنشود يرتكز على مبدأ "عش لغيرك"، ويتطلب خضوع الأنانية للعواطف الغيرية.

وللأسرة وظيفة ثانية لا تقل شأناً عن الوظيفة الأولى، ألا وهي الوظيفة التربوية. ويتكلم عليها في أماكن متفرقة من بحوثه على أنها تابعة للوظيفة الأخلاقية ومندرجة تحتها، وتتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضانة أمه وتحت رعايتها مباشرة، وفي هذه المرحلة تتولى تمرين قواه وملكاته بالتدريج؛ وتقوم من لمساته وتزوده بالمفردات والأساليب اللغوية، وتغرس فيه الفضائل الأخلاقية ومبادئ الدين الوضعي الجديد، وتهذب إلى حد كبير من غرائزه الفطرية ومن الاتجاهات التي تظهر بوادرها في أدوار الطفولة الأولى، ويجب أن تنبه في الروح الاجتماعية، وتروضه على أن يكون مواطناً فاضلاً، وتحقق في ذاتيته التوازن بين مختلف الملكات الناشئة، والاعتدال بين الأنانية والغيرية، ومتى صلب عوده تزوده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومي، والآداب العامة، والفنون والتراث الاجتماعي بصفة عامة.

وللأسرة وظيفة ثالثة هي: الوظيفة الدينية التي توجه وتشرف على ما سماه "العبادة الأسرية"، وذلك بفضل وظيفة الأم؛ لأنها الرباط الحي الذي يربط الفرد بالمجتمع، وهي



مركز العواطف والوجدانات، لذلك هي الأمينة على تلقين الحدث مبادئ الدين الوضعي الجديد، تتخلص العبادة الأسرية في أن يقطع الفرد في أسرته تسع مراحل مقدسة حتى يندمج في الإنسانية ويتحد بالكائن الأكبر، كما يتحد الصوفي بالحضرة الإلهية، وذلك مثل تطهير الطفل، والعطاس، والتعمد، ثم القبول في الجمعية الدينية للأسرة. وعند وصوله إلى سن الثانية والأربعين يعطى له حق الزواج.

وقد تطورت فكرة الزواج في فلسفته إلى درجة أنه عده نظاماً مقدساً، وارتفع في نظره عن مجرد الإرضاء الغريزي الحسي إلى مرتبة التقديس والطهارة. ومتى وصل الرجل إلى سن الثانية والستين أمتنع عن اتصالاته الجنسية وقعد صومعة وعكف في خلوته على التأمل في الذات الإنسانية السامية، ثم بعد ذلك ينتظر الموت.

وبالرغم من أن كونت قرر خضوع المرأة للرجل، غير أنه أشاد بفضلها في تدعيم الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية. وعدها دعامة الدين، ووسيطاً بين الإنسانية والأسرة. ونظراً لتقديره إياها صوّر الإنسانية (وهي الفكرة التي يقوم عليها الدين الوضعي) في صورة امرأة جميلة في سن الثلاثين وتحمل بين ذراعيها طفلاً. وأوصى بوضع هذا التمثال في معبد الإنسانية الذي ينبغي أن يقام في وسط غابة مقدسة يؤمها الناس للعبادة. ومبالغة منه في تقديرها أوصى بأن يقام بجانب معبد الإنسانية مبعد آخر يخصص لذكرى النساء الشهيرات اللاتي أدين لمجتمعاتهم خدمات جليلة.

### لستر وارد Lester Ward (1841 – 1913)

اهتم العالم الأمريكي "وارد" بدراسة المشاعر والأحاسيس الإنسانية وعدّها قوة اجتماعية، ورتب كل ذلك نظريته في "الحب"، فقد رأى أن هناك استعداداً طبيعياً أساسياً مزوداً به الجنس الإنساني، وهو سر بقائه ودوامه. وهذا المبدأ الأساسي هو "الحب الطبيعي"، وقد تطور هذا الحب منذ فجر الإنسانية، وتشعب إلى فروع كثيرة، أهمها: الحب العاطفي بين الرجل والمرأة، والحب الزواجي بين الزوج والزوجة، والحب الأبوي بين الأب والأولاد، والحب الأمي بين الأم ورضيعها، والحب القائم على صلات الدم بين العصبيات وذوي القربى والأرحام، وحب الجنس القائم على الصلات الإتنلوجية بين

الأجناس، وبالرغم من هذه الانتشعابات والتطورات نجد أن الحب الطبيعي ما زال هو العصب الجامع والدعامة الأساسية لدوام بقاء الجنس الإنساني.

ويتكلم على الحب العاطفي (الرومانتيك) باعتباره أول خطوه في ظهور نظام الزواج. وقد نشأ هذا الحب في نظره من عدم مساواة المرأة بالرجل واعتمادها عليه. هو أول خطوة تخطوها المرأة نحو الحصول على مركزها الأول الذي كانت تشغله قبل أن تخضع لقوة الرجل، وهذا الحب ضروري قبل الزواج بالمعنى المعروف، وهو يدل على مركب النقص في المرأة أو الرجل على السواء، بمعنى أنه عندما تقع امرأة في حب رجل أو العكس دلّ على أن كلاً منها تنقصه صفات يريد أن يكملها من الآخر. بيد أنهما لا يحسان هذه الرغبة، بل ينقادان إليها بصفة غير شعورية، ولذلك يجب أن تتاح الفرص لنمو هذا المظهر من الحب بالدرجة التي يسمح بها المجتمع، لأنه مفتاح الحياة الزوجية السعيدة، وعندما ينتهي هذا الحب بالزواج، فإنه ينتقل إلى عاطفة زواجية، وهذه تختلف كل الاختلاف عن عاطفة الحب؛ إنها أكثر استقراراً وبعيدة عن ثورة الانفعالات التي يبعثها الحب العاطفي.

ويرى "وارد" أن هناك فترة من الشيوعية الجنسية مرت بها الإنسانية قبل أن ينتشر بين الجنسين "الحب العاطفي" وقد ظهرت رواسب هذه الإباحية الجنسية في العلاقات الزواجية وفي أفكار الرجال عن الزواج.

- ولعل الصعوبات والاضطرابات التي يعانيها الزواج الثنائي، أو نظام وحدانية الزوج والزوجة monogamy ترجع في معظمها إلى بقايا نظام الشيوعية الجنسية؛ لأنه من الصعب حقاً أن ينتقل الأفراد من إباحية مطلقة إلى الاقتصار على زوجة واحدة، فإن ذلك ينطوي على تقييد حرية الرجل، وعلى رغبته الأكيدة في التغيير والتبديل، لذلك ينطوي نظام وحدانية الزوجة ينطوي على قوة أخلاقية كبيرة، ويحتاج إلى مران طويل وتهذيب لعواطف الإنسان.

وغني عن البيان أن تركيز الإنسان لانفعالاته حول كائن واحد فحسب بدل على ارتقاء العواطف والمعايير الأخلاقية، لذلك نجد أن نظام وحدانية الزوجة هو النظام الأمثل الذي تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تدعيمه والإبقاء على مقوماته.



ومتى تم الزواج وانتقل الحب العاطفي إلى حب زواجي تظهر في جو العائلة مظاهر أخرى من الحب، وهي الحب الأبوي والأمي، وحب ذوي القربى.

ويرى "وارد" أن الحب الأمي يرجع إلى أصول بيولوجية، وهو ثمرة اللذة الجنسية التي تمارسها الأم عن طريق الرضاعة، لذلك يعده "تجربة الثدييات"، وهو أهم مظاهر الحب، لأنه يؤدي بيولوجياً إلى حفظ النوع، أما المظاهر الأخرى فترتكز على عنصر الدم، وترى تأكيد الشعور بالقرابة الدموية، لذلك يعدها "تجربة إنسانية".

ويرى "وارد" أن أقدم مظهر للحصول على زوجات هو الاستيلاء على المرأة بالقوة. وكان هذا النظام قائماً على أساس احتكار الأقوى للنساء. أما الرجل الضعيف فقد كتبت عليه العزوبة، لأنه لا يقوى على منازلة الأقوياء في سبيل الحصول على امرأة.

ويرى أن الزواج في فجر الإنسانية كان مرتبطاً بالضرورة الاقتصادية، ولكن أشكاله تطورت فأصبحت "المرأة مسكناً للرجل". ومهما كان من تطور طرق الزواج وأشكاله وانتقاله عبر التطور من شيوعية جنسية إلى تعدد الأزواج والزوجات ثم إلى الوحدانية، فإنها كلها تشترك في مبدأ عام، وهو ملكية الزوج للزوجة[1].

وعرض للكلام عن حقوق المرأة، وقرر أن أنانية الفرد حالت وقتاً طويلاً دون تحقيقها. ووقفت العادات والتقاليد والقوانين والآداب العامة والرأي العام حجر عثرة في الاعتراف بها. بيد أنها استطاعت أن تشق طريقها في الحياة الاجتماعية، وأصبحت الآن في مركز متعادل مع الرجل وتقاسمه مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي.

هذه هي أهم آراء "لستر وارد"، وهي ليست صحيحة على الإطلاق؛ لأنها تعبر عن أفكاره الشخصية، وليست مستمدة من حقائق التاريخ[2]. وسيبدو ما فيها من أخطاء عند دراستنا لحقائق الاجتماع الأسري في الفصول القادمة.

## سمنر (W. G. sumner 1840-1910)

يرى "سمنر" أن الطبيعة زودت الرجال والنساء بجاذبية كانت سبباً في بقاء الجنس البشري ودوامه. وقد أدت هذه الجاذبية الطبيعية إلى الزواج، غير أن الزواج لم يكن

1- بجاري (وارد) أصحاب النظرية البيولوجية في تطور الأسرة وهي نظرية خاطئة.

2- *L. Ward: pure Sociology p.p 351-416*



نتيجة طبيعية لهذه العاطفة الجنسية فحسب، ولكنه كان- زيادة على ذلك- مظهراً للتعاون والإبقاء على وجود الذات وحفظ الكيان الاجتماعي.

وفرق "سمنر" بين الأسرة وبين الزواج، فالأسرة في نظره صورة مصغرة للمجتمع، وهي هيئة يرتبط أعضاؤها معاً في العمل والمسكن والمأكل والخضوع لنظام ما، وتمتاز هذه الهيئة بالتنسيق بين أفراد يختلفون كفاية وقدرة. أما الزواج فيفهم منه عادة ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات المعيشية، ولغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي مادام ارتباطهما قائماً ومستمراً. وقد رسمت له المجتمعات قيوداً قد تكون في بعضها شديدة، وقد تكون في البعض الآخر أقل شدة، وذلك وفقاً للظروف الاجتماعية، واستجابة لمصالح المشتركين.

ويذهب "سمنر" إلى أن النظام الأمي كان أسبق ظهوراً، وهو النظام الذي بمقتضاه يلحق الولد بنسب أمه: أي إن محور القرابة في فجر الإنسانية كان يدور حول "الأم وعصبيتها"؛ لأن علاقة الأم بولدها واضحة ومحددة، ولأن الرجال كانوا يعيشون في معظم الأوقات بعيدين عن نسائهم في رحلات الصيد جرياً وراء تحصيل الأقوات.

ولما استقرت الحياة الاجتماعية إلى حد ما، استطاع الرجل أن يصل إلى قمة العائلة بفضل ما حبته به الطبيعة من القوة، ومن ثم ظهر النظام الأبوي الذي بمقتضاه أصبح الأب محور القرابة وعصب الأسرة. فالأسرة الأبوية قائمة في واقع الأمر على القدرة في الحكم والسيطرة أكثر من قيامها على رابطة الدم.

وعرض سمنر لمظاهر الانحلال في الأسرة الحديثة، وناقش فكرة الطلاق، ونعى على التربية الاجتماعية التي يتلقنها مواطنوه أنها لا تعدهم للزواج، ولا ترغبهم في الحياة الزوجية السعيدة. ونادى بأن سياسة الباب المفتوح في الطلاق ستؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية، وفساد الحياة الاجتماعية بالإجمال. وهذه السياسة أسوأ حالاً من سياسة الإباحية في العلاقات الزوجية، لذلك يشدد النكير على دعاة التحرر في شؤون الأسرة (سواء في الزواج والطلاق)، وينادي بتدعيم الزواج الثنائي أو المزدوج (وحدانية الزوج والزوجة) ويصفه بأنه أشرف تجربة لإنكار الذات[1].

1- Sumner Keller: The Science of society vol 3 p p. 1485. 2056



هذه خلاصة لطائفة من آراء المفكرين والفلاسفة الذين عرضوا لشؤون الأسرة، رأينا أن نقف عليها الطالب ليلم إلمامة سريعة بالجانب الفلسفي النظري للموضوع. ويبدو من العرض أن هؤلاء المفكرين درسوا موضوعات البحث متأثرين بأفكارهم الخاصة، وحاولوا إرساء الأوضاع الأسرية على أسس فلسفية وسيكلوجية، ولم يهتموا كثيراً بالرجوع إلى حقائق الاجتماع، لذلك لا تخلو اتجاهاتهم من أخطاء. وسيبدو ما وقعوا فيه من أمور مجانبة للصواب في ثنايا علاجنا لحقائق الأسرة في الفصول القادمة.

## تعريف الأسرة:

مع أن الأسرة هي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، ليس لاصطلاح الأسرة تعريف ومعنى واضحان يتفق عليهما العلماء، لهذا تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية.

الأسرة في اللغة هي: الدرع الحصينة، وأهل الرجل، وعشيرته. وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أُسَر[1]. وجاء في معجم علم الاجتماع أن "الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج، والدم، والتبني، ويتفاعلون معاً. وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء. ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"[2].

- ويرى الدكتور أحمد زكي بدوي في "معجم اصطلاحات العلوم الاجتماعية" أن "الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة"[3].

1- مجموعة من المؤلفين "المعجم الوسيط" دار إحياء التراث العربي، بيروت، لم تذكر سنة الطبع، صفحة 18.

2- joseph sumpf et Michel Hugues: "Dictionnaire de sociologic" Librairic. Larousse. Paris. 1973. p 131.

3- مجموعة من المؤلفين: المرجع نفسه، صفحة 18.

نتيجة طبيعية لهذه العاطفة الجنسية فحسب، ولكنه كان- زيادة على ذلك- مظهراً للتعاون والإبقاء على وجود الذات وحفظ الكيان الاجتماعي.

وفرق "سمنر" بين الأسرة وبين الزواج، فالأسرة في نظره صورة مصغرة للمجتمع، وهي هيئة يرتبط أعضاؤها معاً في العمل والمسكن والمأكل والخضوع لنظام ما، وتمتاز هذه الهيئة بالتنسيق بين أفراد يختلفون كفاية وقدرة. أما الزواج فيفهم منه عادة ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضروريات المعيشية، ولغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي مادام ارتباطهما قائماً ومستمراً. وقد رسمت له المجتمعات قيوداً قد تكون في بعضها شديدة، وقد تكون في البعض الآخر أقل شدة، وذلك وفقاً للظروف الاجتماعية، واستجابة لمصالح المشتركين.

ويذهب "سمنر" إلى أن النظام الأمي كان أسبق ظهوراً، وهو النظام الذي بمقتضاه يلحق الولد بنسب أمه: أي إن محور القرابة في فجر الإنسانية كان يدور حول "الأم وعصبيتها"؛ لأن علاقة الأم بولدها واضحة ومحددة، ولأن الرجال كانوا يعيشون في معظم الأوقات بعيدين عن نسائهم في رحلات الصيد جرياً وراء تحصيل الأقوات.

ولما استقرت الحياة الاجتماعية إلى حد ما، استطاع الرجل أن يصل إلى قمة العائلة بفضل ما حبته به الطبيعة من القوة، ومن ثم ظهر النظام الأبوي الذي بمقتضاه أصبح الأب محور القرابة وعصب الأسرة. فالأسرة الأبوية قائمة في واقع الأمر على القدرة في الحكم والسيطرة أكثر من قيامها على رابطة الدم.

وعرض سمنر لمظاهر الاتحلال في الأسرة الحديثة، وناقش فكرة الطلاق، ونعى على التربية الاجتماعية التي يتلقنها مواطنوه أنها لا تعدهم للزواج، ولا ترغبهم في الحياة الزوجية السعيدة. ونادى بأن سياسة الباب المفتوح في الطلاق ستؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية، وفساد الحياة الاجتماعية بالإجمال. وهذه السياسة أسوأ حالاً من سياسة الإباحية في العلاقات الزوجية، لذلك يشدد النكير على دعاة التحرر في شؤون الأسرة (سواء في الزواج والطلاق)، وينادي بتدعيم الزواج الثنائي أو المزدوج (وحدانية الزوج والزوجة) ويصفه بأنه أشرف تجربة لإنكار الذات[1].

1- Sumner Keller: The Science of society vol 3 p p. 1485. 2056



هذه خلاصة لطائفة من آراء المفكرين والفلاسفة الذين عرضوا لشؤون الأسرة، رأينا أن نقف عليها الطالب ليلم إلمامة سريعة بالجانب الفلسفي النظري للموضوع. ويبدو من العرض أن هؤلاء المفكرين درسوا موضوعات البحث متأثرين بأفكارهم الخاصة، وحاولوا إرساء الأوضاع الأسرية على أسس فلسفية وسيكلوجية، ولم يهتموا كثيراً بالرجوع إلى حقائق الاجتماع، لذلك لا تخلو اتجاهاتهم من أخطاء. وسيبدو ما وقعوا فيه من أمور مجانبة للصواب في ثنايا علاجنا لحقائق الأسرة في الفصول القادمة.

## تعريف الأسرة:

مع أن الأسرة هي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، ليس لاصطلاح الأسرة تعريف ومعنى واضحان يتفق عليهما العلماء، لهذا تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية.

الأسرة في اللغة هي: الدرع الحصينة، وأهل الرجل، وعشيرته. وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أُسَر[1]. وجاء في معجم علم الاجتماع أن "الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج، والدم، والتبني، ويتفاعلون معاً. وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء. ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"[2].

- ويرى الدكتور أحمد زكي بدوي في "معجم اصطلاحات العلوم الاجتماعية" أن "الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة"[3].

1- مجموعة من المؤلفين "المعجم الوسيط" دار إحياء التراث العربي، بيروت، لم تذكر سنة الطبع، صفحة 18.

2- joseph sumpf et Michel Hugues: "Dictionnaire de sociologie" Librairie. Larousse, Paris, 1973. p 131.

3- مجموعة من المؤلفين: المرجع نفسه، صفحة 18.



- وفي رأي عالم الاجتماع الفرنسي هنري موندراس Henri Mondars: "أن ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية، حيث يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص (الأب، والأم، والأبناء) المرتبطين معاً بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معاً في منزل واحد"[1].

- وفي اعتقاد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دير كايم Emaile Durkheim: "أن الأسرة ليست تلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينجبانه من أولاد – على ما يسود الاعتقاد – بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقياً وخلقياً بعضهم ببعض"[2].

- والأسرة بحسب تعريف كل من أوغبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff: "هي عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو دونهم، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد، مع ضرورة وجود أطفال. وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة، والتبني، والمصير المشترك"[3].

- ويعرف كل من مكايفر، وبيج الأسرة "بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى، ولكنها تقوم على معيشة الزوجين أو الذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة، وتعرف هذه الواحدة بمجموعة معينة من الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره، هي الآتية:

1- علاقة زواجية.

2- شكل من أشكال الزواج، أو أي تنظيم آخر يمكن بواسطته أن تنشأ الرابطة الزوجية وتصان.

3- نظام للتسمية يتضمن في الوقت نفسه طريقة لتحديد سلسلة النسب.

1- Henri. Mendra: "élèments de sociologie", Armand. Colin, 1975, page 155

2- Emil. Durkheim: "La famille conjugale". Revue philosophique. Janvier- Fevier, 1921, Parisa, page 6

3- Ogburn. W. and Nimloff. M: "a hand book of sociologie, New. York, 1958, page 488



4- بعض الخدمات الاقتصادية التي يشترك فيها أعضاء الجماعة، ولكنها ترتبط على الأخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بإنجاب الأطفال وتربيتهم.

5- سكن مشترك قد تختص به الأسرة وحدها، أو قد تشاركها فيه أسر أخرى[1].

- ويرى كل من بل، وفوجل "أن الأسرة هي عبارة عن وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة، يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً مع أطفالهما. ولأن بعض الأطفال في الأسرة يصبحون أعضاء فيها بالتبني، فلا يلزم إذن أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجياً بها. وتسمى هذه الوحدة عادة أسرة"[2].

- وفي رأي وستر مارك: "إن الأسرة هي تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم، فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعد من أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني"[3].

- والأسرة وفقاً لتعريف ميرداك هي عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع. وتتكون الأسرة-على الأقل -من ذكر بالغ، وأنثى بالغة، وطفل سواء من نسلهما أو بالتبني"[4].

- ومن التعريفات المشهورة للأسرة تعريف كل من برغس، ولوك أن الأسرة مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج، أو الدم، أو التبني، ويعيشون في منزل واحد، ويتفاعلون وفقاً لأدوار اجتماعية محددة، ويخلقون، ويحافظون على نمط ثقافي عام"[5].

1- ر . م، مكايفر، وشارل. بيدج: "المجتمع" الجزء الثاني، ترجمة السيد محمد العزازي، وفؤاد اسكندر، ويوسف ميخائيل أسعد. نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، القاهرة – نيويورك، يونيو 1971، ص458–757.

2- Bell. N. and Vogel. E: "a modern introduction to the family", New. York. 1962. page 1

3- Wester. Marck. E.A: "a shourt history of mariage and the family", London, 1962. p p 4-5

4- Murdock. G. P "social organization", New. York. 1949. page 1

5- Burgess. E. and Locke. H: "The family from tradition to companion ships", New. York. 1950. p p 7-9

- أما كريستانس، فيعرف الأسرة بأنها عبارة عن مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة بالزواج، أو الولادة، ويفرق بين الزواج والأسرة من حيث إن الزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، في حين أن الأسرة عبارة عن الزواج مضافاً إليه الإنجاب[1].

وفي العموم، يمكن أن نعرف الأسرة – التي تقابل كلمة Famille باللغة الفرنسية، و Familly باللغة الإنجليزية – على النحو الآتي:

1- الأسرة هي أهم جماعة أولية في المجتمع.

2- تتكون من عدد من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج (في ما هو الحال بين الزوج والزوجة)، أو الدم (في ما هو الحال بين الآباء والأبناء، والأقارب)، أو التبني (في ما هو الحال بين الطفل المتبني، وبين أفراد الأسرة).

3- يقيمون جميعاً في منزل واحد، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة.

4- يتفاعل أعضاء الأسرة وفقاً لأدوار اجتماعية محددة (دور الزوج والزوجة، دور الأب والأم، ودور الأخ والأخت).

5- تقوم بينهم التزامات متبادلة اجتماعية، وقانونية، واقتصادية.

6- يترتب على ذلك حقوق وواجبات بين أعضاء الأسرة، منها رعاية الأطفال وتربيتهم.

7- وتقوم الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي خاص بها مستمد من النمط الثقافي العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة بوصفها جماعة مكوّنة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد، يختلف عن العائلة بوصفها جماعة تقيم في مسكن واحد، ولكنها تتكون من الزوج والزوجة، وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين، وأبنائهم، وغيرهم من الأقارب: العم والعمة، والابنة الأرملة الذين يقيمون معاً في المسكن نفسه، ويعيشون حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة.

1- Christensen. H: "Hand book of marriage and the famil", Chicago, 1964, page 3



وتختلف الأسرة عن العائلة من حيث الآتي:

1- إن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.

2- إن وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة، ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية.

3- إن العائلة بالنسبة للمدينة تمثل أصغر جماعة قرابية في القرى العربية[1].

## ثانياً: الأسرة نظام اجتماعي

إن عمومية انتشار الأسرة في سائر المجتمعات البشرية، وأهميتها القصوى في استمرار الجنس البشري، وقيامها على أسس تكاد تكون ثابتة تجعلنا نميل إلى دراستها على أنها نظام اجتماعي[2].

ويقصد بنظام الأسرة: "مجموعة الممارسات المتفق عليها في المجتمع لضبط عملية الارتباط بين الجنسين الذكور والإناث في الزواج، والأسرة، والإنجاب، وتنشئة الأطفال"[3].

قد يبدو لبعضهم أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة، وصلات الدم، وأنه لا يكاد يختلف عند الإنسان عن نظائره عند الحيوانات، إلا أن الدراسة الاجتماعية العلمية للأسرة ترى غير ذلك، حيث تعدّ نظم الأسرة قائمة على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي، وقواعد تختارها المجتمعات، وأنها لا تكاد تدين بشيء لدوافع الغريزة، ويدافع عن هذا الرأي الدكتور علي عبد الواحد في كتابه: "الأسرة والمجتمع" بما يأتي:

1- اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف المجتمعات، والعصور، بل إنها تختلف في الأمة الواحدة باختلاف العصور، وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والتربوية التي تسير عليها الأمة.

1- الدكتور محمد عاطف غيث: "علم الاجتماع"، دار المعارف، الإسكندرية، 1963، صفحة 478.

2- الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع نفسه، صفحة 477.

3- الدكتور علي عبد الرزاق جلبي: "علم اجتماع السكان"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، صفحة 195.



2- اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور، فأحياناً تضيق جداً حتى لا تتجاوز نطاق الأب والأم والأبناء، وأحياناً تتسع كل السعة حتى تشمل أفراد العشيرة فيما هو الحال في العشائر الطوطمية، وقد تشمل العوالي والأولاد فيما هو الحال في الأسرة الرومانية قديماً. وهذا يؤكد أن الأسرة نظام اجتماعي اصطلاحي.

3- تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور؛ فهي قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية، وتشريعية، وقضائية، وسياسية، ودينية، وتربوية، وترفيهية، فيما كان الحال في الأسرة الحديثة.

4- يختلف محور القرابة في الأسرة باختلاف المجتمعات، وما تسير عليه من نظم. ففي بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا إلى أمه، وأقاربها. على حين يعد آباء وأقاربه أجانب منه لا تربطه بهم أي رابطة من روابط النسب في ما هو الحال في معظم العشائر الأوسترالية، وأحياناً لا يمت الولد بصلة القرابة إلا إلى أبيه، أي عكس النظام السابق، فيما هو الحال في بعض العشائر البدائية الأوسترالية، والأمريكية. وفي بعض المجتمعات الأخرى يمت الولد بصلة القرابة إلى أبيه وأمه، مع ترجيح ناحية الأب فيما هو الحال في المجتمعات الإسلامية، وقد لا يكون هناك ترجيح لناحية على أخرى فيما هو الحال في معظم الدول الأوروبية.

وأخيراً، قد ينتسب الولد إلى جهة أخرى لا صله لها بأبويه الطبيعيين، فيما هو الحال في بعض العشائر الاستوائية، حيث يتبع الولد طوطم المكان الذي أحست فيه الأم لأول مرة بحركته في بطنها، وقد يكون المكان لطوطم أبيه، أو لطوطم أمه، أو لطوطم غريب عنهما.

5- تقيّد النظم الاجتماعية حرية الفرد في اختيار زوجته، فلا تبيح له هذا الاختيار إلا في داخل طبقات معينة، وتحظره في طبقات أخرى، ونجد أن أسس هذا التحريم ترجع جميعاً إلى نواح اجتماعية لا صلة لها بالغرائز.

6- تضيق حرية الفرد في ارتباطه برابطة الزوجية مع أي عدد يشاء بتدخل المجتمع في ذلك، فيبيح تعدد الزوجات في بعضها، وتعدد الأزواج في بعضها الآخر، وتمنع



بعض المجتمعات الأخرى التعدد بأشكاله، والعدد الذي تحدده المجتمعات المختلفة اصطلاحي ليس له أي أساس طبيعي أو منطقي أو غريزي.

7- لا يقرّ المجتمع باتصال الرجل بالمرأة، ولا يعترف به إلاّ إذا تم في الحدود التي رسمتها النظم الاجتماعية، ونجد أيضاً أن المجتمع لا يعترف بالأولاد الذين يجيئون نتيجة اتصال تمّ خارج هذه الشروط، ولا يسمح بأن يلحق نسبهم بأبيهم مع صلة الدم بينهم التي لا تختلف عن تلك التي تربطه بأولاده الشرعيين. وقد يبيح المجتمع أحياناً بعض ضروب المعاشرة بين الرجل والمرأة، ولكنه لا يعترف بثمرة الاتصال إطلاقاً، أو يعترف بشروط خاصة، مثل ولد الرقيقة من سيدها، وكان الأولاد الشرعيون عند الأسرة الرومانية القديمة لا يعدون أولاداً لأبيهم إلا إذا اعترف بهم اعترافاً صحيحاً.

8- يقرّ المجتمع بأبوة الرجل ولو لم تعترف له الطبيعة بذلك، حيث كان يباح لرئيس الأسرة في كثير من الأمم أن يدعي بنوة فرد أجنبي منه في الحدود التي رسمتها نظم هذه الأمم، فيصبح هذا الفرد من أولاده، ويعامل من جميع النواحي القانونية والاجتماعية معاملة الأولاد، كذلك الحال بالنسبة للمرأة إذا كانت تعد أماً لولد لا تربطه بها أي رابطة من روابط الدم؛ فقد كانت السيدة تتنازل عن حقها في الفراش لجارية من جواريها على أن تصبح السيدة أماً لمن تأتي به هذه الجارية.

9- اعتماد الواجبات والحقوق المتبادلة بين الزوجين خاصة، وبين أفراد الأسرة عامة على مجرد مصطلحات يتواضع عليها المجتمع، لا على بواعث الغريزة، أو مقتضيات الميول الطبيعية[1].

وفي المجلد الأول من السنة السوسيولوجية Anneé Sociologoque، وفي معرض حديثه عن تحريم الزواج بالقريبات عبر إميل. ديركايم عن هذا المعنى بوضوح قائلاً: "إن المجموعة التي تتكون بالفعل من أفراد تجمعهم صلة الدم يتفقون فيما بينهم على العيش معاً من غير أن يرتبط أحد منهم إزاء الآخر بالتزامات محددة، ويستطيع أي فرد أن ينفصل عن

1- الدكتور عبد الواحد وافي: "الأسرة والمجتمع" الطبعة الخامسة، القاهرة، 1963، ص167-161.

المجموعة بحسب رغبته، وفي أي وقت يشاء. هذه المجموعة لا يمكن أن يطلق عليها اسم الأسرة، وصلة الدم ليست شرطاً كافياً لتأسيسها، إذ إن الأولاد غير الشرعيين لا يدخلون في حظيرة الأسرة، فيجب أن يتوفر لوجود الأسرة شرط آخر غير هذا وذاك.

يجب أن يكون هناك حقوق وواجبات يقررها المجتمع، وتحدد التزامات كل عضو من الأعضاء نحو الآخر. ومعنى ذلك أن وجود الأسرة رهن بوجود نظام اجتماعي يحدد الصلة بين أعضائها. وهذه الصلة قانونية وخلقية في آن واحد، وتوضع تحت رقابة المجتمع والرأي العام. هذا التحديد لمعنى كلمة أسرة يمنع الخلط بين الائتلاف يقع بالفعل من غير أن تكون هناك أي صلة قانونية بين أعضائه، ودون أن يعترف به القانون، ولا الرأي العام، وبين جماعة منظمة يرتبط أعضاؤها جميعاً بصلات قانونية وخلقية بعضهم تجاه بعض. وهذه الصلة القانونية التي تجعل الأسرة نظاماً اجتماعياً، وترتب لكل فرد من أفرادها حقوقاً وواجبات معينة عن طريق الزواج. فالزواج هو الوسيلة الاجتماعية التي تكسب الأسرة طابعها الشرعي، بل طابعها الإنساني[1]. وتقوم العادات والتقاليد والرأي العام، بل القانون أيضاً بدعم من الأسرة في المجتمعات الإنسانية كافة وحمايتها.

## عرض تاريخي لتطور الأسرة الإنسانية:

الأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً قديماً قدم النوع الإنساني نفسه، إلا أن مسألة نشأة الأسرة الإنسانية وتطورها لا زال يكتنفهما كثير من الغموض، فليس لدينا حتى الوقت الحاضر تاريخ سليم، وشامل لنظام الأسرة يغطي مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، ولم يوجه المؤرخون عامة، ولا علماء التاريخ الاجتماعي والاقتصادي عناية كافية إلى هذا الموضوع.

ويلاحظ أن بعض العلماء الذين اهتموا بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية، وتطورها عبر التاريخ اضطروا إلى الالتجاء إلى الظن والتخمين، وإلى افتراض بدايات نظرية

---

١- الدكتور السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، الإسكندرية 1976، صفحة 370.



لأسرة، وذلك ما فعله عدد كبير من علماء القرن التاسع عشر من أنصار المدرسة التطورية التي نشأت بين سنتي (1860) و(1900) م. وكانت هذه المدرسة واقعة تحت تأثير نظريات داروين وغيره من أصحاب مذهب التطور البيولوجي أو الحيوي.

وضع التطوريون مبدأ خاصاً وأساسياً لفكرتهم، وهو أن جميع المجتمعات البشرية تتطور في نظمها الاجتماعية، أي تتغير، وهي في تغيرها تمر بمراحل تطورية، كل مرحلة فيها تمثل انتقال المجتمع من حال أقل رقياً إلى حال أكثر رقياً، لأن جميع المجتمعات تتزع دائماً إلى الرقي في تغيرها وتطورها.

وتتلخص المبادئ الأساسية لمذهب التطوريين في أربعة:

1- تتطور الثقافة في مراحل متتابعة.

2- هذه المراحل هي في كل أنحاء العالم.

3- كل شعب لا بد أن يمر في تطوره الثقافي بهذه المراحل واحدة بعد أخرى، وبشكل لا يمكن في حال من الأحوال تفاديه.

4- ومراحل التطور واحدة في مضموناتها وأشكالها؛ لأن العمليات الفعلية في الإنسان واحدة في جميع أنحاء العالم، وفي جميع العصور. وإذا واجه شعب من الشعوب المرحلة التطورية الأولى مثلاً، فإنه يستجيب لهذه المرحلة، ويعمل على خلق المرحلة الثانية؛ وذلك بالأسلوب نفسه الذي يستجيب به أي شعب آخر، ولا فرق بين الشعوب في هذا إلا في شيء واحد، وهو معدل السرعة الذي ينتقل به شعب من الشعوب من مرحلة تطورية، إلى مرحلة تطورية أخرى[1].

وكان على رأس القائلين بالمذهب التطوري لويس. مورغان Lewis Morgan الأمريكي (1818-1881)، فقد ذهب إلى أن النظام الأساسي قد مر مثل أي نظام اجتماعي في مراحل هي:

1- مرحلة الشيوعية الجنسية التي يمكن الإنسان أن يعرف فيها نظام الزواج، بل كانت العلاقة بين الرجل والمرأة حرة طليقة من أي قيد.

---

1- الدكتور حسن شحاته، سعفان: "علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)" بيروت، غير مؤرخ، صفحة 126.



2- المرحلة الثانية، وهي مرحلة الزواج الجمعي الذي يبيح أن يتزوج جمع من الرجال من جمع من النساء.

3- مرحلة ثالثة كانت القرابة فيها تتبع نسب الأم.

4- مرحلة رابعة كانت القرابة فيها تتبع نسب الأب.

5- وأخيراً، يصل المجتمع إلى مرحلة الأسرة الثنائية المكونة من الأب والأم[1].

لاقت المدرسة التطوّرية في أواخر القرن الماضي، وخلال هذا القرن نقداً عنيفاً، فرانتس. بواس الأمريكي – على سبيل التمثيل – شنّ حملة ضد المذهب التطوري. ويتلخص نقده في الآتي:

1- إن معظم العلماء التطوريين كانوا فلاسفة تاريخ أكثر من كونهم علماء اجتماع، أي أنهم كانوا مكتبيين، بحثوا الأمور نظرياً دون اللجوء إلى بحوث حقلية، واعتمدوا بصورة رئيسة على ما كتبه الرحالة والمبشرون، وموظفو المستعمرات. لهذا كانت معلوماتهم غير يقينية بعيدة كل البعد من الواقع.

2- تجاهل العلماء التطوريون الاختلافات الثقافية بين الشعوب، وزعموا أن كل ثقافة لا بد أن تمر في تلك المراحل التي صاغوها.

3- إن صياغة النظريات البعيدة عن الواقع لا تأتي إلا بنظريات عقيمة غير صحيحة لا تمثل الواقع[2].

وأشار العالم الأمريكي روبرت لوي Robert. Lowie في كتابه المعنون:

"المجتمع البدائي" إلى أن العلاقات الجنسية الحرة التي يشير إليها أصحاب المدرسة التطورية ما هي إلا صورة وهمية لم يتبين وجودها في أي مجتمع من المجتمعات، وأنه ليس ثمة ما يثبت أن هذه الحالة قد وجدت في أي مرحلة من مراحل تطور الجنس البشري[3].

---

1 -Lewis. Morgan: "ancien society", New, York, 1977, PP 325-328

2- الدكتور حسن شحاته. سعفان: مرجع سبق ذكره، صفحة 130.

3 -Lowise. Robert. H: "primitive society", New York, 1920



وفي العموم، نحن لا نعلم شيئاً يقينياً عن نطاق الأسرة وحقيقتها، في المجتمعات الإنسانية الأولى، ولكن جرت عادة بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن يعدوا بعض الشعوب البدائية، خاصة السكان الأصليين لأوستراليا وأمريكا ممثلة إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في فجر نشأتها، وهذا راجع إلى كون هذه الشعوب ظلت ردحاً من الزمن بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالى ظهورها بين سكان القارات القديمة، أو الأمر الذي ساعد هذه الشعوب على البقاء جامدة على حالتها القديمة، أو ما يقرب منها، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأخيرة قد أفلتت من ناموس التطور والتغير الذي يشكل سنة جميع الشعوب الإنسانية، وإن اختلفت درجة تطورها الحضاري. ومعنى ذلك أن بعدها النسبي من التيارات الحضارية قد مكنها من الاحتفاظ بكثير من النظم التي مارت عليها المجتمعات الإنسانية في أقدم عهودها[1].

وبملاحظة النظم الأسرية في تلك الشعوب يتبين أن نطاق الأسرة كان واسعاً كل السعة، فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الأسرة Famille، والعشيرة Clan، بل كان كل أفراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة قرابة متساوية الدرجة، وليست قائمة على صلات الدم، في ما هو الشأن في الأمم الحديثة في الوقت الحاضر، وإنما كانت قائمة على أساس انتماء جميع الأفراد إلى طوطم واحد، والطوطم Totem في ما يعرفه قاموس علم الاجتماع:

"هو عبارة عن نوع من الحيوان، أو النبات، أو الجماد، أو مظهر من مظاهر الطبيعة تتخذه العشيرة رمزاً لها، ولقباً لجميع أفرادها، وتعتقد أنها تؤلف معه وحدة اجتماعية"[2].

وقد عثر الباحثون على نظائر لهذا النظام الأسري الواسع النطاق في أمم كثيرة غير العشائر الطوطمية، فمن ذلك ما كان عليه نظام الأسرة عند اليونان والرومان قديماً، حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور، وكذلك الأرقاء والموالي،

---

1- الدكتور علي عبد الواحد. وافي: مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

2 -Emilio. Willems: "Dictionnaire de sociologie". adoptation francaise par Armand. Cuvellier, deuxième édition, Paris, 1970, pp 291-292

وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعى قرابتهم، فيصبحون بذلك أعضاء في أسرته لهم كل حقوق الآخرين، وعلى ذلك كانت العضوية في الأسرة تقوم على الادعاء Adoption، وكان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده، أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم.

ومن ذلك أيضاً ما كان عليه نظام الأسرة عند كثير من الشعوب السامية في أقدم عهودها؛ فقد كانت الأسرة عند العرب في الجاهلية، وعلى سبيل التمثيل: تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور، وكذلك الموالي والأدعياء، وكانت القرابة عندهم تقوم على الادعاء، وعلى صلات الدم، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي أن يلحق به، ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم المجتمعات المعاصرة، فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى أضيق حدودها، فأصبحت لا تشمل إلا الزوج والزوجة وأولادهما. وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسميتها بالأسرة الزوجية Famille Conjugale، أو النووية، أو النواة Famil nucleaire.

غير أن الأشكال القديمة للأسرة لم تتقرض انقراضاً تاماً في العصر الحاضر، فلا يزال كثير من الأمم البدائية وغيرها يسير فيما يتعلق بنطاق الأسرة على نظم شبيهة بالنظم الطوطمية، أو النظم الرومانية، بل إن كثيراً من الأمم التي تسير على نظام الأسرة الزوجية لا تزال توجد لديها رواسب من النظم القديمة؛ ففي الدول الإسلامية مثلاً ينتمي كل فرد إلى أسرتين عاملتين، هما: أسرة عمومته، وأسرة خؤولته، ويرتبط بأفراد كلتيهما بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية، والقانونية، ويكثير من الحقوق والواجبات، وذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة الضيقة التي تتألف من أبويه وأولادهما.

وكذلك الشأن في الأمم الغربية، فجميع أقارب الأب والأم يعدون أسرة عامة للفرد، وينتمي إليهم في نسبه، ويرتبط ببعض فئات منهم بطائفة كبيرة من الروابط القانونية والاجتماعية[1].

1- الدكتور علي عبد الواحد وافي: مرجع سبق ذكره، ص ص 6-15.



وبذلك يتبين أن نطاق الأسرة الإنسانية قد تطور في جملته من الأوسع إلى الواسع، ثم إلى الضيق فالأضيق، وإنه في جميع أوضاعه هذه قائم على مجرد اصطلاحات وقواعد تتواضع عليها المجتمعات، وتقر نظمها لا على أسس تفرضها الغرائز أو تحددها صلات الدم.

### ماهية نظام القرابة وطبيعته Systém de Parenté:

القرابة هي علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة، ولا تعني القرابة في علم الاجتماع علاقات الأسرة والزواج فقط، بل إنها تعني أيضاً علاقات المصاهرة Alliance؛ بيد أن القرابة هي علاقة دموية، والمصاهرة هي علاقة زواجية. فعلاقة الأب بابنه هي علاقة قرابية، وعلاقة الزوج بزوجته هي علاقة مصاهرة[1]. والطفل هو وليد أبويه، وعلاقته القرابية يجب أن تقتفى من خلالهما، فانحدار الابن من خلال نسب أبيه يطلق عليه "النسب الأبوي"، وانحدار الابن من خلال نسب أمه يطلق عليه "النسب الأمي"[2]. وإذا كان انحدار الابن من نسب أبيه وأمه في آن واحد، فإن النسب يطلق عليه "النسب الثنائي أو المزدوج". ومن الواجب علينا هنا التمييز بين القرابة البيولوجية، والقرابة الاجتماعية. والتمييز بينهما يعتمد على حالة التبني، أي تبني الأطفال، فليس هناك علاقة بيولوجية بين الأب وطفله المتبنى، لأن العلاقة بينهما هي علاقة اجتماعية، وفي حالة الأطفال الشرعيون، هناك علاقة بيولوجية بينهم وبين أبنائهم، لهذا يحاول العلماء دائماً التمييز بين الأب البيولوجي، والأب الاجتماعي[3]. ويجب التمييز بين القرابة الأولية، والقرابة الثانوية. القرابة الأولية هي العلاقة الدموية والاجتماعية التي تربط الوالدين بالأبناء، في حين القرابة الثانوية هي العلاقة الدموية، والاجتماعية التي تربط الجد بالخال، وتربط العم بابنة الأخ[4].

1- الدكتور إحسان محمد الحسن: "المدخل إلى علم الاجتماع"، دار الطليعة، بيروت، 1988، صفحة 124 نقلاً عن: Fox. R: "Kinship and marriage" England. 1967. page 27.

2 -Henri. Mendras: Ibid. pp 158-159

3- الدكتور إحسان محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، صفحة 126.

4- الدكتور إحسان محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، صفحة 124.



وتجدر الإشارة إلى أنه قد حدث خلاف عنيف بين العلماء حول الشكل الأول للقرابة الإنسانية، وعما إذا كانت القرابة في العصور الأولى للإنسان كانت تتبع الأب أم الأم، أم تتبع كليهما، أو أن القبيلة الواحدة كانت تحتوي على عشائر تتبع نظام القرابة الأبوية، وعشائر أخرى تتبع نظام القرابة الأمية...

وانتهى الخلاف الآن بين هؤلاء العلماء في غير مصلحة أحد من ذوي هذه الآراء؛ لأن نظم القرابة الأبوية، والأمية، وقرابة الشاحيتين، والقرابة المزدوجة موجودة في كل المستويات الثقافية، وفي كل المناطق الجغرافية في العالم، ولا يستطيع عالم من العلماء الآن أن يدعي أسبقية أي من هذه النظم على الآخر.

### الأنظمة القرابية في المجتمعات البشرية:

#### 1- النظام الطوطمي: Regime totemique:

ويكون محور القرابة في الأسرة المنتمية إلى هذا النظام هو الطوطم – الذي سبق لنا تعريفه؛ لأنه الرباط المقدس الذي يؤلف بين أفراد العشيرة، ويجعلهم وحدة روحية واجتماعية، فالأفراد الذين ينتمون إلى طوطم معين يعتقدون أنهم منحدرون من أصلابه، وأنه حال في تكوينهم الجماعي بنسبة متعادلة، وأن روحه تجري في عروقهم وفي دمائهم، ولذلك هو ذو قربى، ولا يقل الواحد منهم عن الآخر في درجة القرابة.

ولما كانت الاتصالات الجنسية في نظرهم تنطوي على اختلاط الدماء، وتدنيس المبادئ الطوطمية المقدسة حرمت هذه المجتمعات التزاوج بين رجالها ونسائها؛ لأنهم ذو قربى، ومرتبطون بوحدة قدسية، ومن ثم كان على الرجال أن يبحثوا عن زوجات لهم من العشائر الأخرى التي تنتمي إلى طواطم مغايرة لطواطمهم، وعلى النساء أيضاً أن يتزوجن رجالاً ينتمون إلى طواطم مغايرة للطواطم التي ينحدرون منها.

يسير على هذا النظام بعض العشائر الأوسترالية من السكان الأصليين، كما سار عليه – في ما سبق أن ذكرنا – جميع الشعوب التي كانت تعتمد القرابة فيها على الادعاء منها: الشعوب الرومانية، واليونانية، والسامية القديمة.



#### 2- النظام الأمي Régime matriarcal:

في المجتمعات التي تسير فيها الأسر على قاعدة التسلسل القرابي الأمي يلتحق الولد بأمه وأسرتها. أما أبناء وأفراد أسرته فيهدهم أجانب عنه، ولا يشعر نحوهم، ولا يشعرون نحوه بأي عاطفة أسرية.

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع ومؤرخو القانون إلى أن النظام الأمي هو أقدم نظام سارت عليه الشعوب الإنسانية جمعاء؛ ومن هؤلاء العالم السويسري باخوفين Bachofen (1887-1815م) الذي انتهى إلى هذا الرأي في كتابه "حقوق الأم" (الذي نشره عام 1861) عن طريق دراسته للأمم الأوروبية في أقدم عهودها[1]، والعالم الأوسترالي مالك. لينان Mac. Lenan (1881 – 1827م) الذي انتهى إلى هذا الرأي في كتابه عن "الزواج البدائي" – ولكن بدراسته للشعوب البدائية[2].

ويبدو أن القرابة الأمية، أو قرابة الرحم فيما يسميها بعضهم شائعة عند كثير من قبائل أمريكا الشمالية، وفي الملايو، وعرفتها شعوب قديمة كثيرة في عصورها البدائية، وفي الأسر التي تسير على هذا النظام يكون الخال أهم شخص في الأسرة. وهذا الأخير يلعب بالنسبة إلى الأولاد دور الأب من حيث الإشراف عليهم ورعايتهم. وأفراد الأسرة هم فقط الأفراد المرتبطون بالقرابة بالنسب النسائي، ومنهم الإخوة والأخوات، والأخوال والخالات وأولادهم وبناتهم. أما الزوج، فهو يعيش في أسرة أمه، ولا يزور زوجته إلا في المساء أو في ساعات الأكل[3]. وتجدر الإشارة إلى أن نظام القرابة الأمية أخذ في الانقراض على مستوى العالم كله، وخاصة في أمريكا وإفريقيا[4].

1 -Bachofen. Johann. Jakob: "Das mutterrechit = ou le droit la mère", 1861

2 -Mar. Lenan: "Primitive marriage", 1865

3- الدكتور حسن شحاتة، سعفان: مرجع سبق ذكره، صفحة 204.

4 -Murdock. G.P: "Africa", New, York, 1952

**3- النظام الأبوي Régime patriarcal:**

يرى عالم الاجتماع الفنلندي إدوارد ألكسندر . وستر مارك Edward. Alexander Westermarck (1939 – 1862م): إن النسب الأبوي أقدم تاريخياً من النسب الأمي، وهو أهم من النسب الأمي من أجل وحدة الأسرة وتطورها ورفاهيتها[1].

في نظام القرابة الأبوية ينتمي الطفل سواء كان ذكراً أم أنثى إلى أسرة أبيه، ويصبح عضواً فيها. أما أمه وأفراد أسرتها فيعدون أجانب عنه لا تربطه بهم أي رابطة من روابط القرابة، ولا يشعر نحوهم، ولا يشعرون نحوه بأي عاطفة أسرية.

وقد حاول مفكرون كثيرون تفسير نظام الانتساب إلى الأب وانتشاره في ضوء اعتبارات كثيرة، لعل أهمها يتمثل في الآتي[2]:

أ- تعلم الإنسان الزراعة، واستقراره في الأرض، وبقاء الرجل بجانب زوجه وأولاده.

ب- إن قوة الرجل الجسدية مكنته من فرض سيطرته على المرأة، وهي بطبيعتها أضعف من الرجل.

جـ- التجاء الرجال إلى الاستعانة بالأرقاء والموالي لخدمة مطالب الزراعة، والقيام بأشق الأعمال، فاضطر رب الأسرة على إلحاقهم بأسرته، والاعتراف بتبعيتهم له.

د- التطور الديني من النظام الطوطمي إلى عبادة الأرواح، والأجداد، ونسبة الأفراد إلى عصبيات معروفة تاريخياً.

هـ- انتشار المعتقدات الخرافية التي تنسب النساء إلى الأرواح الشريرة، التي أدت إلى سيادة ظاهرة وأد البنات في معظم المجتمعات القديمة. لذلك كانت تحل اللعنة على الأمهات اللاتي لا يلدن ذكوراً.

و- اتساع ظاهرة الحرب بين العشائر، وظهور قوة الرجل الجسدية، والإبقاء على الذكور بجانب آبائهم في وقت الشدائد، مما أدى إلى توهين النظام الأمي، والتقليل من شأن المرأة واختصاصاتها.

---

1 -Wertermarck. E.A: Ibid, page 14

2- الدكتور مصطفى الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.



وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد محور القرابة على الأب وحده يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعاً)، وقد كان هذا النظام معروفاً وسائداً عند السيليين القدماء، واليابانيين، وعند الهندوس، والعبريين القدامى، والجرمان، والإغريق، والرومان، والعرب القدماء، وعند السلافيين، وعند غيرهم من الشعوب.

ويلاحظ عند هذه الشعوب أن المرأة كانت تحتل مكانة أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء، وكانت تقيم في بيت أسرة زوجها، وتخضع خضوعاً تاماً لهذه الأسرة، وفي حال وفاة الزوج، كانت تخضع لوصاية ابنها[1].

**4- النظام الثنائي أو المزدوج Régime Bilatéral:**

يقوم هذا النظام على فكرة الانتساب إلى الأب والأم، مع رجحان ناحية الأب على ناحية الأم. وعلى هذا النظام تسير الآن جميع الأمم الإسلامية؛ فالشريعة الإسلامية تعترف بقرابة الأسرتين، ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات، ويظهر هذا الترجيح في المسائل المتعلقة بالميراث والنفقة، وتحمل مسؤوليات الأسرة، والحقوق والواجبات التي يتعين على الرجل الوفاء بها باعتباره دعامة الأسرة وسيدها.

وفي الأمم الغربية نجد أيضاً المفاضلة في محور القرابة إلى جانب الأب، فالزوجة تفقد اسم أسرتها، وتحمل اسم زوجها، والأولاد يرثون اسم أسرة أبيهم، ويحملون لقبها. ويظهر هذا الترجيح أيضاً في الشؤون المتعلقة بالحقوق والواجبات الأسرية والاجتماعية.

وبذلك نستنتج أن نظم القرابة في الأسرة الإنسانية لا تحددها صلات الدم، ولا الروابط الطبيعية، بل يتحكم فيها ما يتواضع عليه المجتمع من نظم، ويقره عقله الجمعي من قواعد[2].

---

1- الدكتورة علياء شكري: مرجع سبق ذكره، ص ص 50-52.

2- الدكتور علي عبد الواحد وافي: مرجع سبق ذكره، ص ص 27-30.



**أنماط الأسرة:**

تختلف أنماط الأسرة باختلاف المجتمعات الإنسانية، ولا يوجد أي مجتمع يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر لا يعرف سواه، بل تتنوع الأنماط الأسرية بحسب المناطق الجغرافية، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية داخل كل مجتمع.

وفي العموم، درج الباحثون على تصنيف الأنماط الأسرية، وفقاً للآتي:

**1- من حيث الانتساب الشخصي:**

هناك نوعان من الأسر:

أ- أسرة التوجيه Famille d' orientation وهي التي يولد فيها الإنسان، فتقوم بإكسابه العادات والتقاليد، والمعايير الاجتماعية، والقيم، وتعمل على إعداده لأداء دور في المجتمع.

ب- وأسرة التناسل Familli de procréation، وهي التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج والإنجاب[1].

**2- من حيث الإقامة:**

تشكل قاعدة السكن أنماطاً أربعة من الأسر:

أ- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج patrilocate.

ب- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أهل الزوجة Matrilocate.

جـ- وفي بعض المجتمعات يترك للزوجين حرية الاختيار بين مسكن أهل الزوجة أو مسكن أهل الزوج Bitocate.

د- وقد يسكن الزوجان بعيداً عن أهلهما في مسكن جديد مستقل Néolocate[2].

**3- من حيث السلطة في الأسرة:**

توجد أربعة أنماط من الأسر:

---

1 -Emilio. Wilems: Ibid, page 107

2- الدكتور عبد الباسط محمد حسن: "علم الاجتماع الصناعي"، القاهرة، 1972، صفحة 555.



أ- الأسرة الأبوية patriarcale التي يكون فيها للأب سلطان واسع على أبنائه، وزوجاتهم وأولادهم.

ب- الأسرة الأمية Matriarcale التي تكون فيها السلطة للأم.

جـ- الأسرة البنيوية Filiarcale التي يسيطر عليها أحد الأبناء.

د- الأسرة القائمة على أساس المساواة والديمقراطية Egalitaire[1].

**4- من حيث الشكل:**

عرفت المجتمعات البشرية أشكالاً كثيرة للأسرة، نذكر منها الآتي:

أ- الأسرة النووية أو النواة Famille nucléaire: ويطلق عليها أيضاً اسم الأسرة الزوجية أو الزواجية Famille conjugate، واسم الأسرة البسيطة Famille simple. وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، وتتألف – فيما سبق أن ذكرنا – من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية. وهي بحق ظاهرة إنسانية عالمية، إذ ثبت وجودها في كل مراحل التطور البشرية، وتعد النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر[2].

إن مكانتها في المجتمع قد تتفاوت من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ومن مستوى اجتماعي إلى آخر، وحجمها قد يزيد أو ينقص، ولكنها هي الظاهرة العالمية الأساسية.

وفي العموم إن الأسرة النووية تتميز بالآتي:

- إن الأسرة النووية توجد في المجتمع إما بشكل وحيد سائد، أو بكونها الخلية الأساسية التي منها تتكون أنماط أسرية أخرى أكثر تعقيداً أو تركيباً.

- وهي في كل مكان متشابهة إلى حد كبير.

- يخيم الجو الديمقراطي عامة على الأسرة النووية؛ لتساوي منزلة الزوج مع منزلة زوجته، في حين يخيم الجو الديكتاتوري على الأسرة الممتدة، باتخاذ الإجراءات

---

1- الدكتور محمد الجوهري وآخرون: مرجع سبق ذكره، صفحة 241.

2 -Murdock. George. Peter: "sosial structure", New, York, 1949, pp. 2-3

والقرارات إزاء مستقبل الأسرة والأطفال. ومما يزيد ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج للقيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب منها سلطة الجد أو الأخ وهو السلطة التي كانت تقرر مصير ومستقبل الأسرة الممتدة سابقاً، والزوجة في الأسرة النووية لا تحكم من قبل والدة الزوج، ولا تخضع لإرادتها فيما كانت عليه الحال في الأسرة الممتدة. والعلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة النووية أقوى جداً من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة[1].

- في حالة الأسرة الممتدة يتولى الأبوان رعاية أطفالهما والعناية بهما، والأقارب نادراً ما يسهمون في ذلك، في حين في الأسرة الممتدة يشارك كل من الوالدين مع الأقارب في تربية الأطفال ورعايتهم[2].

- إن الأسرة النووية مستقلة استقلالاً تاماً من الناحية الاقتصادية عن أقاربها.

- تنظم الأسرة النووية أسس حياتها ومعيشتها بصورة شعورية اختيارية تعتمد على رغبات الزوجين واتجاهاتهما.

- تتميز الأسرة النووية بأنها لا تتمتع بصفة الدوام أو الاستمرار في البقاء؛ لأنها تتعرض لعدد من عوامل التفكك والتغير. وقد يأخذ التفكك أو التغير شكلاً إيجابياً، وقد يأخذ أيضاً شكلاً سلبياً. وتتمثل الأشكال الإيجابية في استقلالية الأبناء، وتكوينهم لأسر جديدة تعيش في منازل أخرى قريبة أو بعيدة من منزل الأهل. ومن الأشكال السلبية للتغير والتفكك الطلاق والهجر، وما إليهما.

ب- الأسرة الممتدة: Famille étendue: تتكون الأسرة الممتدة من ثلاثة أو أربعة من الأجيال، وتضم الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين، والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم. وفي كثير من الأحيان تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين، وهؤلاء جميعاً يسكنون في منزل واحد، أو في شقق ملحقة بالمنزل الأصلي[3].

1-Maciver. R. and C. page: "society", London, 1962, page 255

2- الدكتور إحسان محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، صفحة 136.

3 -Emilio. Willems: Ibid, page 106



الذي يترأسه رب الأسرة، ويدير شؤونه الخاصة والعامة، وتقوم بينهم التزامات متبادلة، وتشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية، وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضاؤها، فممتلكات ومسائل إنتاج الأسرة تعود إليها وليس إلى غيرها، وغالباً ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة رئيسة واحدة، لكن رب الأسرة هو الذي يشرف ويدير ملكيتها وأعمالها الاقتصادية، ويوزع الأعمال على أفرادها، ويلبي احتياجاتهم المادية والمعيشية، مما جعل ظروف أفرادها الاقتصادية والاجتماعية متجانسة ومتشابهة، وأيضاً مستواهم الثقافي، فلا غرابة أن تكون لإيديولوجيتهم الفكرية الأثر الكبير في تحديد معالم سلوكهم الاجتماعي، وتحقيق وحدتهم النفسية والاجتماعية[1].

إن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعاً في الماضي في معظم المجتمعات. ويوجد حالياً في المجتمعات الزراعية الريفية، وفي المجتمعات العشائرية.

ويرى بعض العلماء أن هناك نوعاً من التعقيد ينشأ في ظل الأسرة الممتدة مرده إلى امتداد علاقة الأب والابن واتساعها وتعقيدها بحيث نجد الشخص الواحد ينتمي إلى أسرتين مختلفتين، يؤدي في كل منهما دوراً مختلفاً، ويقوم بوظيفتين متمايزتين، فهو ابن في أسرة أبيه، ولكنه زوج وأب في الأسرة التي يؤلفها هو.

جـ- الأسرة المركبة: ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي يوجد في المجتمعات الإسلامية خاصة، وفي المجتمعات الشرقية بصفة عامة.

ويتألف هذا النوع من الأسر من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن.

إن الأسرة المركبة ما هي في الواقع إلا مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معاً لتؤلف وحدة قرابية نتيجة لوجود الزوج بوصفه عضواً مشتركاً يربط بينها جميعاً، وهي تتميز عن الأسرة النووية ليس فقط في تعدد الزوجات، وإنما في وجود نوعين من الإخوة هما الإخوة الأشقاء أي الذين يشتركون جميعاً في الأب نفسه والأم نفسها، والإخوة غير الأشقاء، أي الذين ينحدرون من الأب نفسه، ولكن من أمهات مختلفات.

1- الدكتور إحسان محمد الحسن: "العائلة والقرابة والزواج" مرجع سبق ذكره، صفحة 49.



وهنا نلاحظ أن الزوج في الأسرة المركبة ينتمي إلى أسرتين مختلفتين، ولكنه يؤدي الدور نفسه، ويقوم بالوظيفة نفسها، وهي وظيفة الزوج لأكثر من زوجة واحدة، ووظيفة الأب لكل أبنائه من هؤلاء الزوجات[1].

د- الأسرة المشتركة: وهي تتكون في الغالب من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط بعضها ببعض من خلال خط الأب عادة، وأغلب هذه الأسر تتكون من أخ وزوجته وأطفالهما، بالإضافة إلى أخ وزوجته وأطفالهما يتشاركون جميعاً في منزل واحد.

إن السكن المشترك والالتزامات المتبادلة هي من الأسس الرئيسة التي تميز هذه الوحدة القرابية[2].

هـ- الأسرة المتحولة: وهي الأسرة التي طرأ التبدل على ملامحها، ولكنه لم يصبح شاملاً، فإذا أصاب التحول عنصرها الاقتصادي، واستمرت في الاسترشاد بالقيم المعروفة تقليدياً، والمحافظة على مختلف عاداتها، عُدّت متحولة. وقد يطرأ التبدل على عنصرها الإيديولوجي، وتتبنى قيماً معاصرة، ومفهومات جديدة، ورؤى مجددة للكون، والعلاقات. ولكنها تبقى محافظة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، عندئذ أيضاً نعدها أسرة متحولة[3].

و- الأسرة المتعددة: يقصد بالتعدد هنا تعدد الأزواج والزوجات. وشكل الأسرة متعددة الزوجات هو الأكثر انتشاراً حيث لاحظ ميردك من خلال الدراسة الحقلية التي قام بها على عينة مكونة من (234) مجتمعاً أن نظام تعدد الزوجات يسود في المجتمعات ذات الحضارة الإسلامية، وفي القارة الإفريقية.

1- صلاح. مصطفى الفوال: "علم الاجتماع البدوي" سلسلة كتب علم الاجتماع والتنمية، الكتاب الأول، القاهرة 1974، صفحة 187.

2- الدكتور مجد الدين عمر خيري: مرجع سبق ذكره، صفحة 184.

3- الدكتور زهير حطب: "السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية" مجلة الفكر العربي التي تبحث في موضوع "علم الاجتماع، والمشكلات الاجتماعية في الوطن العربي"، العدد التاسع عشر، كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 1981، السنة الثالثة، معهد الإنماء العربي، بيروت، صفحة 189.



أيا عن الأسرة متعددة الأزواج، فقد لاحظ ميردك خلال عينته المشار إليها، أنها نادرة الوجود، حيث لم تكرر إلا في مجتمعين فحسب. وأشهر أشكال الأسرة متعددة الأزواج: الشكل الأخوي، والشكل غير الأخوي، حيث يتزوج عدة إخوة من زوجة واحدة، ويعيشون معاً في مسكن واحد. وينتشر هذا الشكل عند قبائل "التودا" بالهند، ولدى قبائل "توبيكولي" و"باهيما" بشرقي إفريقيا، وإن كان سبب تعدد الأزواج لدى التودا يختلف عنه لدى القبيلتين الأخيرتين. فيعود ذلك لدى التودا إلى قلة الإناث إلى حد الندرة، أما سببه عند التابيكولي والباهيما فيرجع إلى ارتفاع المهور، حيث يشترك الإخوة الذكور في دفع مهر عروس واحدة يعيشون معها جميعاً، وإن كان الأخ الأكبر سناً يتمتع بمكانة أكبر، حيث ينتسب إليه الأطفال المنجبون، وذلك على غير ما هو متبع لدى التودا، حين ينتسب الطفل الأول إلى أي زوج بشرط أن يقدم هدية مقبولة من الزوجة، وبعد ذلك يتوالى انتساب الأطفال لبقية الأزواج بغير ترتيب مقصود.

أما الشكل غير الأخوي فيوجد عند قبائل الماركيزان البيولونيزيه، حيث تقوم مجموعة من الرجال لا تربطهم قرابة دموية بالزواج من امرأة واحدة، غالباً ما تكون هذه المرأة ذات مكانة اجتماعية عالية، ويتعاون الرجال الأزواج معاً اقتصادياً، وإن كانوا لا يعيشون في مسكن واحد، فلكل كوخه المستقل، القريب من أكواخ الآخرين، حتى يسهل على الزوجة المشتركة الاتصال بأزواجها بسهولة ويسر، طبقاً للعرف السائد[1].

ز- الحمولة أو البدنه: تتكون الحمولة أو البدنه من أسر ترتبط فيما بينها بسلف مشترك حقيقي أبعد من الأب، ثم إنها تتصف بكبر الحجم، فهي تجمع بين عدد كبير من الأفراد والأسر الذين ينحدرون من جد واحد مشترك رجلاً كان أو امرأة، وينحدرون منه في خط واحد، إما أن يكون الخط الذكور في حالة البدنة العاصبية، أو خط الإناث في حالة البدنة الأمية، وبالطبع ذلك يخلق التزامات متبادلة بين الأفراد،

1- الدكتور عاطف وصفي: "الأنثروبولوجيا الاجتماعية"، القاهرة، 1975، ص ص 147-152.

حيث يقوم بين الأسر المكونة للبدنة بعض العلاقات القوية التي نجد تعبيراً لها على الخصوص في المجالات السياسية والاقتصادية التي تتصرف فيها البدنة بمنزلة واحدة متماسكة. ويطلق رادكليف براون على خاصية تماسك البدنة اصطلاح "مبدأ وحدة جماعة البدنة"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض البلاد العربية منها مصر غالباً ما يطلق على الحمولة أو البدنة أسماء معينة مثل "الأولاد" و"ايت" في المناطق البربرية في المغرب الأقصى. ولا يتأثر قيام البدانة كثيراً بالسكن المشترك أو عدمه، إذ غالباً ما يتوزع أفرادها على عدد من الأحياء أو المدن، ومع ذلك يحافظون على علاقات وروابط اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ويلاحظ أنه كثيراً ما يكون الانتماء إلى بدنة معينة عاملاً للتفاخر في المجتمع، لذلك يحتفظ الأفراد في المجتمعات القبلية وشبه القبلية بأنسابهم، ويعرفون كل دقائقها وتفاصيلها[2].

ويتميز بعض هذه الجماعات بقدرة ملموسة على التكيف مع البيئة الحضرية، إذ إن مدناً عربية كثيرة تشهد تشكيل ما يسمى "بروابط الأسر"، حيث تقوم مجموعة من الأسر من سلف واحد بتأسيس رابطة باسم العائلة تهدف إلى تجميع قوى العائلة الاقتصادية والسياسية لخدمة مصالح أبنائها. وغالباً ما يأخذ ذلك شكل بعثات دراسية للطلبة المتفوقين من العائلة، أو شكل قروض مالية بشروط سهلة، وأحياناً المساعدة على إيجاد العمل لأبنائها أو توظيفهم... إلخ، وبذلك هذا التنظيم شبه الرسمي، أي الرابطة نفسها يعمل على المحافظة على رابطة القرابة مع التغيير في مضمونها وعمقها[3].

---

1 –Radcliffe- Brown. A. R: "Structure and functions in primitive society", London, 1952, page 40

2– صلاح مصطفى الفوال: مرجع سبق ذكره، صفحة 196.

3– الدكتور مجد الدين عمر خيري: مرجع سبق ذكره، صفحة 185.